



PROVISIONAL

A/39/PV.91  
27 December 1984

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والتسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الجمعة ، ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥/٠٠

( زامبيا )	السيد لوساكا	: الرئيس
( توغو )	السيد أدجويي ( نائب الرئيس )	: ثم
( زامبيا )	السيد لوساكا ( الرئيس )	: ثم
( كوسا )	السيد أوراماس أوليفا ( نائب الرئيس )	: ثم

— قضية فلسطين [ ٣٣ ] (تابع)

( أ ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

84-64542/A

- أ -

(ب) تقرير الأمين العام

(ج) مشاريع القرارات

- برنامج العمل

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ١٥البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف  
(A/39/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/39/130-S/16409 و Add.1)

(ج) مشاريع القرارات (من A/39/L.37 الى A/39/L.39)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد قدمت أربعة مشاريع قرارات

تحت هذا البند . وجرى تعميم مشاريع القرارات من A/39/L.37 الى A/39/L.39 . وجرى  
تعميم مشروع القرار A/39/L.40 عصر اليوم .

السيد ندونغو (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ أن اعتمدت

الأمم المتحدة الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ما فتئت شعوب ولدان كثيرة تنال حريتها  
واستقلالها ، الواحدة تلو الأخرى . إلا أن ذلك لا ينطبق بحال على الشعب الفلسطيني  
الذي لم يتمتع حتى يومنا هذا بحقوقه غير القابلة للتصرف . والحقيقة أن فلسطين وضعت تحت  
الانتداب البريطاني دون استشارة الفلسطينيين ، وذلك يتنافى مع عهد عصبة الأمم ، الذي  
ينص على ، " أن رغبات هذه المجتمعات المحلية يجب أن يكون لها المقام الأول من الاعتبار  
في اختيار دولة الانتداب " . وهلاوة على ذلك ، التزمت بريطانيا العظمى قبل خمس سنوات  
من ذلك الانتداب ، بالعمل على اقامة " وطن قومي لليهود " في فلسطين ، البلد الذي  
يزعم الزعماء الصهاينة أن لهم به " رباطا تاريخيا " .

وعد أن فضح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اتفاق سايكس - بيكو ،

وعد التصريحات المتناقضة التي صدرت عن الحكومة البريطانية ومنها وعد بلفور ، بدأ

الفلسطينيون العرب يقاومون الانتداب مقاومة نشطة . وفي أواخر الحرب العالمية الثانية ، ارتكبت الجالية اليهودية أعمال العنف .

وأتت بريطانيا العظمى أن الانتداب فرض عليها التزامات متناقضة فقامت ، بعد ادارتها لفلسطين لمدة ٢٥ عاما ، بطرح القضية على الأمم المتحدة - التي أنشئت قبل ذلك بقليل - واقترحت تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين : دولة فلسطينية عربية ودولة أخرى يهودية ، مع تدويل مدينة القدس . ولكن السلم لم يستتب ، واستمرت فلسطين في حالة من الغليان الثوري . وهكذا ، اندلعت الحرب في الشرق الأوسط ولم تتوقف إلا بفضل تدخل الأمم المتحدة . وقامت إحدى الدولتين المقترحتين انشاؤهما في خطة التقسيم باعلان استقلالها تحت اسم اسرائيل وأخذت ، من خلال سلسلة من الحروب ، في بسط سيطرتها على كل فلسطين .

ولم يقدر لدولة فلسطين العربية أن تخرج أبدا الى حيز الوجود . ومنذ ذلك الحين ، لم يتوقف الشعب الفلسطيني من النضال لاستعادة حقوقه السليبة . وأرغمت السلسلة المتتالية من الحروب وأعمال التدمير ، ولاسيما منذ عام ١٩٤٨ ، ملايين الفلسطينيين على الشروع في طريق الاغتراب ، وأجبرت الأمم المتحدة على السعي لايجاد حل للقضية الفلسطينية التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

وما بين نيراضطهاد النظام الصهيوني التوسعي في اسرائيل ، والتشتت من بلد الى آخر ، والايدياع في مخيمات للاجئين - يعيش الشعب الفلسطيني محنته المحزنة . ولكن ذلك لم يكف ، فقد قرر النظام الصهيوني الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ - لدواعي الأمن ولأسباب مزعومة - ضم بعض أراضي البلدان العربية المجاورة وهي ، مصر ، سوريا ، ولبنان ، والأردن . ولم تستثنى مدينة القدس الشريف من ذلك ، بل أعلنتها قوات الاحتلال عاصمة لاسرائيل . وكما نعلم جميعا ، تعتبر قضية فلسطين لب مأساة الشرق الأوسط .

وتزداد صعوبة إيجاد حل عادل ومنصف ومرض لقضية فلسطين ، لأن إسرائيل -  
تحدّيا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، واتفاقية لاهاي بشأن قوانين وأعراف الحرب ،  
والرغم من القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ولجنة الأمم المتحدة لحقوق  
الانسان ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - مازالت تواصل دون رادع ، سياسة  
الانتقام الجماعي أو الفردي ، وأعمالها الاجرامية ، والتخوف وشن الهجمات ، والاعتقال  
القسري والسجن دون حق الدفاع .

ولمواصلة طرد السكان من مختلف المناطق ، تحاول قوات الاحتلال تخريب الوحدة  
الديموقراطية والجغرافية للفلسطينيين ، وذلك تطأ بأقدامها قراري الجمعية العامة  
١٩٤ و ٥١٣ . ولست بحاجة الى أن أذكر هنا أنه برغم غطرسة إسرائيل وتعنتها دون مبرر ،  
يقع على عاتق إسرائيل التزام احترام المعايير التي وضعها المجتمع الدولي ، ولاسيما ميثاق  
الأمم المتحدة ، كما يتعيّن عليها أن تفعل ذلك لأنها تدين بوجودها ذاته لأحد قرارات  
الجمعية العامة ، لذلك ، ليس من الملائم على الاطلاق أن تجبر الشعب العربي على أن  
يعاني من نفس الفظائع التي وقع شعبها ذاته ضحية لها .

وكما يتضح للبعض منا ، تقوم هذه السياسة على نظرية النظام الذي يعتزم مواصلة  
تطبيق الاستعمار عن طريق اقامة المستوطنات ومن خلال النزعة التوسعية الممومة التي تسرى  
أن استخدام الارهاب هو أفضل الوسائل لتحقيق مخططاتها الدنيئة .

ومن الجلي تماما ، أنه لن يكون بالامكان احراز أي تقدّم ما لم تتوقف إسرائيل عن  
انتهاج سياسة ضم واحتلال الأراضي العربية والفلسطينية ، وتضع حدّا لسلوكها المعتاد في  
انتهاك حقوق السكان في تلك الأراضي .

وتتبع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية . ونحن نشهد في الوقت الحالي ظهور جيل رابع من اللاجئين الفلسطينيين في الشتات . ولم تكثف السلطات الاسرائيلية بمواصلة سياستها القائمة على اقتلاع السكان ، فأضافت التي مارساتها القمعية تلك القيام بأعمال عدوانية وغارات على مخيمات اللاجئين ، بل وارتكاب المذابح مثل مذبحتي صبرا وشاتيلا .

ويدهى في كل حالة أن أعمال القمع تأتي نتيجة للنضال المشروع والدائم الذي يشنه الشعب الفلسطيني . أليس من قوانين الطبيعة أن كل احتلال بالقوة أو غزو يجلب في أعقبه مقاومة له ؟ لذلك ، لا يسع وفد الكونغو إلا أن يشجع ودهم ذلك الشعب المحب للسلام في ارادته على استعادة أراضيه . ولهذا السبب ، نشيد بمنظمة التحرير الفلسطينية ، المعثل الحقيقي الوحيد للشعب الفلسطيني ، للنضال البطولي الذي تخوضه ، رغم الصعاب التي اعترضت دائما الطريق المؤدى الى هدفها النهائي ، وهو تحرير الشعب الفلسطيني .

وتدين الكونغو أى محاولة لتقسيم أو اضعاف هذه المنظمة عن طريق اثاره المنازعات بين الأشقاء . صعد الشعب الفلسطيني آماله اليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، على المنظمة ، التي تزداد قوة بتماسكها ووحدتها والتزامها .

ويؤيد وفد الكونغو الفكرة التي طرحتها الأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط تمثل فيه كل أطراف الصراع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وتقوم فيه الدولتان العظيمان الرئيسيتان بدور نشط .

لقد أصبح الوقت مؤاتيا أكثر من ذي قبل لكي يعالج المجتمع الدولي باصرار مسألة تطبيق قرار مجلس الأمن ١٩٤ ( ١٩٦٤ ) الذي يضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين الى بلدهم ، لأن أولئك الذين أجبروا على ترك فلسطين المحتلة ليست لهم سوى رغبة واحدة ، وهي العودة الى الأرض التي ولدوا فيها لكي يعيشوا في سلم وكرامة واحترام لهويتهم الوطنية . ويؤيد وفد بلادى أن يكرر هنا ما ورد في البيان الختامي لاجتماع وزراء رؤساء وفود بلدان

عدم الانحياز الذي عقد في نيهوروك من ١ الى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ . وفي هذا البيان

"أدان الوزراء ورؤساء الوفود أى اتفاق أو معاهدة تنتهك أو تخرق حقوق الأمة العربية والشعب الفلسطيني التي تعترف بها حركة عدم الانحياز وتتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة ، أو تحول دون تحرير القدس والأراضي العربية الفلسطينية المحتلة ودون نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وممارسته الكاملة لها " . ( A/39/560 ، الفقرة ٥٠ )

بعد ذلك

"أشار الوزراء ورؤساء الوفود الى أن مؤتمرات القمة قد طلبت الى مجلس الأمن أن يعترف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وأن ييسر أعمالها " . (الفقرة ٥٢)

فمادام احتلال الأراضي العربية مستمرا ومادام الشعب الفلسطيني غير قادر على التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف - أى حقه في تقرير المصير ، وحقه في العودة وحقه في إقامة دولة ذات سيادة - لن يكون أمام وفد بلادى بديل من شجب وإدانة الفظائع التي ترتكب ضد هذا الشعب المحب للسلام .

السيد مابى (فاجيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتعلّق العامل

الأساسي في قضية فلسطين المعقدة بعبء أساسي ، وهو مبدأ تحقيق المصير وحقوق الانسان . وهو ببساطة يتعلّق بحقوق شعب اقليم ، هو فلسطين ، في أن يقرر بنفسه مصيره السياسي . ومن أسباب الألم الذي يشعر به وفد بلادى أن دولة اسرائيل الصهيونية تواصل ، هي ومن يساندها ، التصرف كما لو كان شعب فلسطين لا يستحق التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الآخرون ، وتحاول أحيانا الايعاز بأن الفلسطينيين حالة معدّدة مستثناة .

بعد انقضاء ٣٧ عاما على اعتماد هذه الجمعية القرار ١٨١ (د - ٢) ، الذي نص في جملة أمور على انشاء دولة فلسطينية ، لا يزال شعب فلسطين بدون دولة ، بل انه تحول بشكل جماعي بدلا من ذلك الى وضع اللاجئين . وقد نشأ جيل كامل منه في المخيمات أو مشتتا في مختلف دول الشرق الأوسط .

ان أرض فلسطين حقيقة جغرافية وتاريخية لا يمكن محوها بسهولة . وأجزاء كبيرة منها موجودة في الضفة الغربية وفزة اللتين احتلتها اسرائيل احتلالا غير مشروع منذ عام ١٩٦٧ وفي هذه الأراضي تدور الآن أحداث أكثر فصول المأساة الفلسطينية اثارا للمشاعر . فهنا عكفت اسرائيل على عملية الاستيعاب التدريجي ، التي لا تهدف إلا الى الضم النهائي لتلك الأراضي ، ولبلوغ هذه الغاية استخدمت أبشع طرق القسر لتعطيم الأنشطة التجارية العربية ونزع ملكية الأراضي التي يملكها وزرعها الفلسطينيون لأجيال كثيرة . وأتت في مقدمة الأنشطة البغيضة التي تمارسها اسرائيل قيامها بخبث ومن عمد بمهمة تغيير التركيب السكاني لهذه الأراضي المحتلة احتلالا غير مشروع .

وتدين غامبيا سياسة الاستيطان البشعة التي تنتهجها اسرائيل ، وهي نظام يهدف في الواقع الى اغراق المنطقة بالمستوطنين الاستعماريين . ولا يسعنا إلا أن نسلّم بأوجه التماثل القوي بين هذه السياسة والسياسة التي ينتهجها نظام بغيض آخر ازاها هذه المسألة المحزنة المتعلقة بالاحصاءات السكانية . وأشار هنا بطبيعة الحال الى النظام العنصري الشيطاني في جنوب افريقيا وسياسته المشينة القائمة على انشاء البانتويستانات .

ان الاتجاه التشاؤمي بصدور الأحداث التي جرت في الضفة الغربية طوال السنة الماضية يبرز بوضوح خطورة الظروف التي يجيز أبناء وناث فلسطين على العيش في ظلها . يمكن تلخيص هذه الأحداث في تلك السلسلة من الأعمال الارهابية المتطرفة التي ارتكبت ضد مجموعة متنوعة من العرب والمؤسسات العربية . وفي الماضي ، حاولت السلطات الاسرائيلية التخلص من مسؤوليتها عن تلك الفظائع بالزعم بأنها أعمال عشوائية قام بها بعض الأشخاص المختلين عقليا . بيد أن الهجوم المخطط بالقنابل على مسجد قبة الصخرة فسي شهر

كانون الثاني /يناير ء والهجوم بالقنابل على الحافلات العربية في القدس في شهر نيسان /  
ابريل الذي أمكن تجنبه بصعوبة قد برهنا بما لا يدع مجالا للشك على وجود شبكة ارهابية  
يهودية سرية تبتهج بحمل الاسم الشرير لمتفجرات الت ن ت الشديدة . و علاوة على ذلك ء  
من الواضح أن هذه الشبكة الارهابية ترتبط بعلاقات وثيقة بجماعات الستوطنين المتطرفين .  
لذلك ينظر وفد بلادى بارتياح خطير لانتخاب الحاخام كاهان لعضوية الكنيست ء ان أن  
جماعته العنصرية " كاش " تدعو صراحة للطرد الجماعي لكل العرب الفلسطينيين من الأراضي  
المحتلة .

ولعلكم تذكرون بالطبع أن المستوطنين الاسرائيليين قد شجعوا على الدوام ، في علاقاتهم مع سكان الأرض المحتلة العرب ، على أن ينفذوا القانون بأيديهم . وقد ارتبط هذا بمحاولات رسمية للقضاء على كل مظهر من مظاهر القومية الفلسطينية لدى السكان العرب . وهكذا لم يتم بعد تحديد المسؤولين عن تجميع سيارات ثلاثة من رؤساء بلديات الضفة الغربية في عام ١٩٨٠ . وبالمثل لا ينال المستوطنون اليهود الا أخف العقوبات ، حتى عندما يتم القبض عليهم متلبسين بالجريمة . ومن ثم تعزى موجة القاء القنابل وغيرها من الأعمال الارهابية التي تدعو للسخط والتي شهدناها في الماضي القريب ، الى التسامح السليبي الذي تبديه اسرائيل تجاه الجرائم التي يرتكبها المستوطنون . ونذكر بالمناسبة أنه اعترف بهذا التسامح في تقرير كارب الذي صدر في وقت مبكر من هذا العام .

على أنه حتىحنة الارهاب هذه لم تغلح في قتل حنين الشعب الفلسطيني — على للحصول على حقه الموروث . وبدلا من ذلك ، فقد بقي ملتزما بفكرة يجعلها ، وهي فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة . وفي هذا الصدد ، يود وفد بلدي أن يشيد بمنظمة التحرير الفلسطينية ويهنئها على اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الناجح الذي عقد مؤخرا في عمان . كما أننا نقدم أيضا تهنئنا القلبية الى الرئيس ياسر عرفات على تلمفه بقبول قرار الشعب الفلسطيني بمواصلة قيادة كفاحه الباسل للحصول على حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

ان حكومة بلدي تؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام الجديد بالثناء ، عملا بالقرار ٥٨ / ٣٨ جيم الذي اتخذته هذه الجمعية والذي يدعو الى عقد مؤتمر يعني بمشكلة الشرق الأوسط ، تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المشتبكة مباشرة في الصراع بما في ذلك طبعاً منظمة التحرير الفلسطينية ، التي يجب أن تشارك في جميع المراحل على قدم المساواة .

أما بالنسبة لقضية فلسطين الأساسية ، فإننا يجب أن نكرر القول بأن منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، هي التي يمكنها أن تتفاوض باسم ذلك

الشعب . واذ ما أريد احلال سلام دائم في الشرق الأوسط ، فانه يتحتم اقامة دولة فلسطينية عن طريق استعادة الفلسطينيين لأراضي أجدادهم التي اغتصبتها اسرائيل . ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أشني على رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وعلى زملائه للاسهام القيم الذي استمروا في تقديمه للسعي من أجل ضمان تسوية عادلة لقضية فلسطين .

السيد الاتاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يصادف هذا

العام مرور عقد منذ أن اعتدت هذه الجمعية ، في دورتها التاسعة والعشرين ، القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذي رفع ، على نحو مناسب ، مستوى قضية كفاح الشعب الفلسطيني في سبيل تقرير المصير واقامة دولة مستقلة فجعل منها قضية تشكل ، في حد ذاتها ، مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي . وفي قرار مرافق ، اعترفت نفس الدورة بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وذلك بمنح المنظمة صفة مراقب في الأمم المتحدة . وقد ادى انشاء لجنة معنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في السنة التالية الى اكمال عملية تسليط الأضواء على قضية فلسطين . ونتيجة لتلك القرارات التاريخية ، نزعت قضية حقوق الشعب الفلسطيني القومية من تحت عنوان الاهتمامات الانسانية ، التي كانت قد وضعت تحتها ، واعترف بها على أنها جوهر الصراع في الشرق الأوسط .

وخلال السنوات التالية والدورات المتعاقبة نظرت نظمتا في هذه القضية من خلال ذلك الاطار المناسب . كما شكل عقد مؤتمر دولي معني بقضية فلسطين في جنيف في العام الماضي ، نقطة هامة أخرى على طريق التعبير عن هذا التعديل الأساسي في الاتجاه . ومرة أخرى بين المؤتمر ، الذي حضرته الغالبية العظمى من الدول الأعضاء ، ان التضامن الدولي يقف بثبات الى جانب كفاح الشعب الفلسطيني من أجل الاستقلال الوطني ومن أجل السلم والكرامة الانسانية . كما ادى اعتماد المؤتمر للاعلان وبرنامج العمل الى بدء مبادرة واسعة وبعيدة الأثر لعقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط . وفي وقت

لاحق ، اعتدت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين القرار ٣٨ / ٥٨ جيم ، الذي أيدت فيه عقد مؤتمر السلم المقترح ، ومن ثم ألقت بثقل السلطة العالمية لهذه المنظمة لصالح إقامة اطار رشيد لايجاد حل .

وعلى الرغم من موافقة الغالبية العظمى من الدول الأعضاء ، وموافقة منظمة التحرير الفلسطينية نفسها على هذا النهج ، اصطدمت جهود الأمين العام الدؤوبة لاحتراز تقدم صوب عقد مؤتمر السلم بما كان دائما عقبة كأداء أمام ابرام تسوية يتم التفاوض عليها - وعلى وجه التحديد ، فان هذه العقبة هي الرفض الاسرائيلي المتعنت الاستجابة على نحو ايجابي لأي مقترح للسلم . لقد لاحظنا بأسف شديد أن الولايات المتحدة أيضا قد استجابت لهذا المقترح على نحو سلبي ، واننا نود أن ننضم الى الآخرين في مناشدتها إعادة النظر في موقفها . لأنه اتضح على الدوام ان المشاركة والدعم النشيطين من جانب القوتين العظميين أساسى اذا ما أريد اعطاء هذه العملية أية فرصة للنجاح .

وفي كل مناسبة حاولت فيها هذه المنظمة الشروع في مبادرة جديدة لوضع هيكل لمفاوضات شاملة ، أحبطت اسرائيل باستمرار تلك الجهود ، باصرارها على سياساتها القائمة على ارهاب واضطهاد العرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وعلى الاعتداء على جيرانها والتوسع على حسابهم . ومرة تلو أخرى ، فضلت اسرائيل ، عن ادراك ، سياسة العدوان على الدبلوماسية والاعتماد بعدا على السياسات القائمة على القوة بدلا من الاعتماد على الجهود السلمية .

لقد ضمنت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، تقريرها الوارد في الوثيقة A/39/35 بيانا تفصيليا بسياسات اسرائيل وممارساتها العدوانية والقمعية الصارخة ، ومحاولاتها المنهجية لتدمير منظمة التحرير الفلسطينية سياسيا وفعليا ، يحدوها أمل كاذب هو أن تطفئ جذوة القومية الفلسطينية وتطمس الهوية القومية الفلسطينية . ويود وفد بلدى في هذا الصدد أن يبرز ، دونما خوض في مزيد من التفاصيل ، أن اسرائيل صعدت من سياستها في إقامة المستوطنات غير الشرعية في الأراضي المحتلة ،

تلك السياسة التي تستهدف باعتراف اسرائيل نفسها توطين ١٠٠ ألف مستوطن اسراييلي بحلول ١٩٨٧ ، كما ان الرقم المسقط لهذه الخطة هو ١٩٠٠٠٠ مستوطن اسراييلي بحلول عام ٢٠١٠ . وسعيا لتحقيق هذا الهدف ، كلف نظام تل أبيب تدابير القاسية لجعل حياة العرب الفلسطينيين لا تطاق ، ونيته الوحيدة هي اكراسهم على الخروج من ديار أجدادهم في نهاية المطاف . وأخيرا تعرض الفلسطينيون في الأراضي المحتلة لهجمات من عصابات من المستوطنين الاسراييليين المسلحين الذين يتمتعون بتشجيع ضمني ، بل حتى بتواطؤ ، من النظام المحتل . ومن الواضح أن سجل الوحشية الاسراييلية الرهيب ضد الفلسطينيين الأصليين لا يستهدف أقل من حرمان الفلسطينيين من حقوقهم القومية الى الأبد ، وبهذا فانه يعمر أيضا هدفها المتمثل في ضم الأراضي المحتلة نهائيا \* .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد ادجويي (توغو) .

ان رفض اسرائيل بازدراء كل مبادرات السلم ينعكس أيضا في عداتها المستمر للأمم المتحدة نفسها ، ومن سخرية القدر أنها نفس المنظمة التي تم ميلاد هذه الدولة على يديها . والواقع ان اسرائيل ذهبت الى حد القاء اللوم على الأمم المتحدة متهمة اياها باعمال نيران النزاع باعتماد قرارات غير متوازنة . ومع ذلك فان الحقيقة التي لا لبس فيها هي أن رد الأمم المتحدة على العدوان الاسرائيلي وانتهاكات حقوق الانسان والحقوق الوطنية للفلسطينيين لا يمكن أن يعتبر تحيزا بأي حال ، ان قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة تدافع بحرص واتساق عن المعايير والمبادئ الدولية .

ومن ثم فالسبب في أن اسرائيل تعتبر اليوم دولة مرتدة يكمن في أعمالها وسياساتها ذاتها وليس في أية قرارات أصدرتها الأمم المتحدة . انها معزولة بسبب مسلكها وسياساتها التي تعد قذى في أعين المجتمع الدولي ان رفضت بالفعل كل مبدأ أساسي مكرس في ميثاق الأمم المتحدة .

وقد سعت اسرائيل الى تصوير سياساتها العدوانية والقائمة على الضم على أنها تتفق بشكل ما مع ما تطلبه احتياجات الأمن والدفاع عن النفس . ولكن أعمال القتل والتدمير التي أصابت الفلسطينيين والشعوب العربية خلال السنوات الطويلة البشعة من العدوان الاسرائيلي والقهر والاحتلال الأجنبي فتحت عيون أكثر مؤيديها اخلاصا على الزيف المطلق لهذا الادعاء .

وعلى نقيض اسرائيل التي تعيش في عزلة تتمتع منظمة التحرير اليوم باعتراف وتأييد المجتمع الدولي الذي وحد صفوفه في الجهود الرامية الى اعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في دولة ذات سيادة خاصة به . لقد اكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الاحترام والاعجاب كما اكتسبت بعض حركات التحرر الوطني الأخرى بصمودها البطولي لسنوات عديدة في وجه انقراض عدوها عليها بلا رحمة . فضلا عن ذلك أثبتت المنظمة مؤخرا قوتها وقدرتها على البقاء بالنجاح الذي أسفر عنه اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الشهر الماضي في عمان . فما لا شك فيه ان لمنظمة التحرير

الفلسطينية دورا مشروعا لا غنى عنه كطرف متكافئ في جميع الجهود وفي أية مفاوضات تؤدي الى سلم دائم في الشرق الأوسط .

ولقد أيد وفد بلادى باستمرار الدعوة لعقد مؤتمر للسلام كما انعكس ذلك مؤخرا في بياننا منذ اسبوعين بشأن الحالة في الشرق الأوسط عندما اكدنا مساندتنا الكاملة لجهود الأمين العام المتصلة لتحقيق عقد هذا المؤتمر . ونحن نتفق معه على أن من واجب منظمنا أن تتأخر في محاولة التوصل ، من خلال الاطار الشامل لمؤتمر دولي للسلام ، الى عملية تفاوضية أو هيكل مقبول من جميع الأطراف المعنية .

ان اندونيسيا مقتنعة بأن اقتراح مؤتمر السلام هو السبيل الوحيد الذي يبشر في الوقت الحاضر بإمكان التوصل الى سلم شامل عادل ودائم : شامل بمعنى أنه يوجد في ذات الوقت حلا لجميع الجوانب المترابطة لمشاكل الشرق الأوسط ، مع اعتبار مسألة فلسطين والانسحاب الاسرائيلي غير المشروط من الأراضي العربية العنصرين الأساسيين لهذا السلم ؛ وهو سلم عادل بمعنى أنه يكفل احترام حقوق جميع أطراف النزاع ومتطلبات أمنها وفقا لأحكام القانون الدولي ومبادئ الأخلاق والكرامة الانسانية ؛ ودائم بفضل القضاء على العناصر الرئيسية للتوتر في المنطقة بإزالة أسبابها الجذرية .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لأربعين عاما

مضت ظل الشرق الأدنى من أكثر بؤر التوتر الدولي خطورة ولم يتحسن الموقف في السنوات الأخيرة . ولكن على العكس فانه ازداد ترديا بسبب تزايد الطابع العدواني للسياسة الاسرائيلية والتدخل الامبريالي الوحشي في الشؤون الداخلية لدول المنطقة . والرأى السائد بصفة عامة هو أن مسألة فلسطين كانت دائما ومازالت لب مشكلة الشرق الأدنى .

ونأسف أسفا بالغا لأن سنة أخرى قد اضيفت الى السنوات السبع والثلاثين من التاريخ المأساوي للشعب الفلسطيني دون تحقيق أى تقدم حقيقي في الجهود المبذولة لتسوية مسألة فلسطين . واليوم تعد مأساة الفلسطينيين دليلا بليغا على أن سياسة

الامبراليين في التوسع والعدوان انما تجلب الشقاء للشعوب . ونتيجة لتلك السياسة حرم شعب بأكمله - شعب له تاريخ طويل وثقافة غنية - من حقه في وطنه وحكم عليه بالحياة في المنفى .

وفي الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ ١٩٦٧ يطبق المعتدى الاسرائيلي باستمرار سياسة تقوم على الارهاب العنيف والقمع الجماعي والاضطهاد الوطني والابادة . وكانت هذه الأراضي هدفا لاستيطان جماعي بحجم لم يسبق له مثيل . وتقام مستوطنات عسكرية جديدة باستمرار ويجرى توسيع المستوطنات الموجودة ودعمها . ان الموجودين في الدوائر الحاكمة في تل أبيب لا يخفون نواياهم العدوانية تجاه الأراضي المحتلة ، بل يذكرونها بصراحة كلما أمكن ذلك . ولتصوير خططهم في هذا الصدد يكفي ذكر الدراسة الخاصة بسياسة اسرائيل في الضفة الغربية ، وهي دراسة أعدتها لجنة يرأسها العمدة السابق للقدس ونشرت في ٢٤ نيسان /ابريل ١٩٨٤ . وهذه الدراسة كما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز تنتهي الى ان " ضم الضفة الغربية وقطاع غزة هو مسألة وقت فقط " .

وتقوم سياسة العدوان لزاخف هذه على مبدأ التجرد من الأخلاق والتوسع من خلال استعمال القوة الفاشمة ، وهي تتناقض تناقضا مطلقا مع مبادئ القانون الدولي الحديث ومع القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة . ورغم الارادة المعلنة للمجتمع الدولي تصر تل أبيب على اتباع هذه السياسة المغامرة واحداث مثال على ذلك هو الغزو الوحشي للبنان . ان ذكرى الجريمة المفزعة التي اقترفت ضد الفلسطينيين اللاجئين في معسكري صابرا وشاتيلا ستظل حية الى الأبد في ذاكرة المجتمع العالمي . ان الابادة الجماعية للسكان الآمنين في هذين المعسكرين هي مثال فريد على اعمال الابادة لا يعادله سوى جرائم الهتلريين الفاشيين خلال الحرب العالمية الثانية .

وهواقب العدوان الاسرائيلي الواسع النطاق على لبنان معروفة جيدا ؛ لقد قتل  
أكثر من ٢٠ . ٠٠٠ لبناني وفلسطيني وجرح أكثر من ٣٠ . ٠٠٠ ؛ ولا يزال ثلث أرض لبنان  
تحت السيطرة الاسرائيلية ، وأصيب لبنان بخسائر مادية فادحة . وتطبق العسكرية  
الاسرائيلية على الأرض اللبنانية على نطاق واسع الخبرة الشريرة المكتسبة في الضفة  
الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان .

ان سياسة اسرائيل الوحشية والمساعدة الفعالة التي تلقاها من واشنطن لم تكفيا من وجهة نظرها لتمكينها من بلوغ هدفها الرئيسي ألا وهو القضاء على الحركة الفلسطينية للتححرر الوطني وحذف مسألة فلسطين من جدول أعمال الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية ومحو هذه المسألة من ذهن البشرية وضميرها .

وقد اظهرت الأحداث المأساوية التي شهدتها السنوات القلائل الأخيرة على نحو أوضح انه ما من قوة كفيلة باخماد تطلعات الشعب الفلسطيني الى الحرية والاستقلال . ذلك ان كفاحه المستميت في سبيل استعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف يكتسب بشكـل متزايد تعاطف واحترام شعوب العالم أجمع .

لقد تبدي توافق الرأي العريض على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالمبادئ والوسائل الكفيلة بتسوية مسألة فلسطين بصورة عادلة ، في القرارات العديدة التي اتمتها الجمعية العامة خلال الخمسة عشر عاما الماضية ، ومن بينها القرار الهام ١٨٠٣/٥٨ جيم الذي يؤيد اعلان جنيف بشأن فلسطين ويؤكد الاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط . كما ان هذا التوافق في الآراء لقي تأييد مؤتمر قمة فاس المعقود في ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، وحركة بلدان عدم الانحياز في اعلانها السياسي الصادر في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ ، والبلدان الأطراف في حلف وارسو في اعلانها السياسي الصادر في براغ في كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ .

وفي ظل هذه الخلفية ، من الطبيعي أن نتساءل عن السبب في ان مسألة فلسطين ظلت دون حل بالرغم من هذه الارادة التي ابدتها المجتمع الدولي بوضوح . ومن البديهي انه ما كانت اسرائيل لتتمكن من انتهاج سياستها الخرقاء فـي الشرق الأوسط لولم تكن معتمدة على المساعدة المطلقة والكاملة التي تلقاها من " حليفها الاستراتيجي " ولولم تستخدم الولايات المتحدة بانتظام حق النقض في مجلس الأمن لتجميد أية امكانية ليجاد حل منصف لمسألة فلسطين ولا تخاذ تدابير فعالة ازاء المعتدى . ان مساعدة الولايات المتحدة المقدمة لاسرائيل في اطار التحالف الاستراتيجي الشهير لا تقوم على اعتبارات اخلاقية وانما على أهداف سياسة عسكرية . وقد فضح تطور الأحداث فـي الشرق الأوسط حقيقة الاتفاقات المنفردة التي احاطها موقعوها بضجة كبيرة باعتبارها

طريقاً نحو السلم . ذلك انه اثر توقيع اتفاقات كاسب ديفيد مباشرة سقط عدد كبير من الضحايا يفوق كثيراً ضحايا العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، وقد أصبحت الحالة أكثر تفجراً وتعاضم الخطر المحدق بالسلم الدولي .

ومن ثم كان من الصواب ان تبدى الغالبية العظمى من الدول الأعضاء والمجلس الوطني الفلسطيني المعارضة للمحاولات الرامية الى احياء الخطط الامريكية لايجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط لا تراعي المصالح المشروعة لكل شعوب المنطقة .

وقد اثبتت التجربة انه لا يمكن تحقيق السلم والاستقرار في الشرق الأوسط إلا من خلال بذل جهود جماعية تشترك فيها كل الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وليس من طريق اتفاقات منفردة ومهام والبعثات المشكوك فيها الموفدة لبذل ساهمها الحميدة .

لقد اعربت جمهورية بلغاريا الشعبية أكثر من مرة عن تأييدها لايجاد حل شامل وعادل ودائم لصراع الشرق الأوسط . ويعد إعمال حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير قابلة للتصرف بما في ذلك حقه في اقامة دولته على أرض فلسطين وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، جزءاً لا يتجزأ من هذا الحل .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية ان تؤكّد من جديد تضامنها الكامل مع شعب فلسطين العربي الباسل ، ستواصل ، في المستقبل ايضاً ، تقديم مسانبتها الفعّالة للكفاح العادل الذي يخوضه هذا الشعب ضد العدوان والاضطهاد الوطني من أجل تحقيق هدفه النهائي ألا وهو التمتع بحقه المشروع في العيش في دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة ، في ظل السلم والتعاون مع جميع شعوب المنطقة .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية تؤمن بعدالة قضية الشعب الفلسطيني وأن هذه القضية ستنتصر .

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية من الفرنسية) : ان الصراع

الاسرائيلي - الفلسطيني يشكّل المصدر الرئيسي للتوتر في العالم ، وينطوي عدم تسوية هذه المشكلة على تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين ، كما انه يعطل التدابير المختلفة التي اعتمدها منظمنا لصون السلم في العالم .

وقد انبثقت المسألة الفلسطينية من الصراع بين الصهيونية وشعب فلسطين العربي . بيد انها تشكل ايضا محور الصراع العربي - الفلسطيني . وقصارى القول ، انها تعمد مفتاح الأزمة في الشرق الأوسط . ويمكن جوهر هذه المشكلة في ان شعبا طرد منذ عام ١٩٤٨ ، من أرضه وشتت في عدة بلدان ويناضل في سبيل ممارسة حقوقه الأساسية واقامة دولته بما يتمشى وحق الشعوب في تقرير مصيرها .

ان مصير الشعب الفلسطيني يثير مشاعر التعاطف العميق والتأييد الأخرى لدى الشعوب الأخرى في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بوجه خاص . ولا يسع المرء أن يطعن في عدالة المطالب الفلسطينية ، كما لا يسع المرء أن ينكر شرعيتها في ضوء القانون الدولي . ان جمهورية القمر الاسلامية الاتحادية لم تتوان قط منذ ظهورها في الساحة الدولية من المطالبة بقوة ووضوح بحق الشعب الفلسطيني المشروع في اقامة دولة مستقلة وذات سيادة على أرض فلسطين العربية التي احتلتها اسرائيل قسرا .

لقد جاهدت منظماتنا على مدى قرابة أربعين عاما في سبيل

" حفظ السلم والأمن الدوليين ، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ . . .

التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولازالتها ، وتقمع أعمال

العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم . . . " .

ومما يبعث على الأسف ان جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لكفالة احترام

هذه المادة نصا وروحا تصطدم بتعنت الدولة الصهيونية . ومن ثم يحق لنا أن نتساءل عن

الوسيلة التي يمكن بها لمنظمتنا أن تصنع السلم اذا كان اعضاؤها لا يلتزمون بميثاقها .

ان الدولة الاسرائيلية ذات الطبيعة العدوانية والتوسعية تواصل تحدى المجتمع

الدولي والانتهاك الصارخ لشتى القرارات التي اعتمدها منظمتنا لتعزيز العلاقات الودية

بين الشعوب . ان الاحتلال غير الشرعي لأراضي فلسطين العربية ، واضفاء الطابع

العسكري طيها ، والمذابح البربرية التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني وأعمال زهزهة

استقرار البلدان العربية في المنطقة ليست إلا عقبات تحد من فرص نجاح الأمم المتحدة

فيما تبذله من جهود لا قرار السلم في هذا الجزء من العالم .

وتبدى بلادى اعجابها بالحيوية التي اضطلعت بها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمهمتها الصعبة والمعقدة . ويغتنم وفد بلادى هذه الفرصة ليعرب عن امتنانه العميق للجنة ، وصفة خاصة رئيسها السيد ماسابا سارى ، للجهود الدؤوبة التي يبذلها بالنيابة عن الشعب الفلسطيني . انني اشيد بهذا الشعب لشجاعته وتصميمه الأكيد على استعادة ارض اجداده المحتلة بقوة السلاح بدون وجه حق .

والرغم من المحاولات المختلفة التي تستهدف تأليب الفلسطينيين بعضهم ضد بعض ، والرغم من المذابح والتصفيات الجسدية ، تمكّن الشعب الفلسطيني من الحفاظ على وحدته الوطنية .

وتقدر بلادى الدور الذى تلعبه منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في المحافظة على الوحدة الوطنية لذلك الشعب المشتتة في عدة بلدان .

ويعتبر انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني / نوفمبر الماضى بالاردن أفضل دليل على تلك الوحدة ، وتشعر بلادى بالارتياح لهذا النجاح الذى وضع حدا لمحاولات بث الفرقة .

وتشعر جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية بالفخر للكفاح البطولي الذى يخوضه الشعب الفلسطيني بشجاعة . ولهذا يود وفد بلادى أن ينتهز هذه الفرصة ليكرر تأييده الذى لا يحيد لقضيته العادلة .

وتود بلادى توجيه نداء الى البلدان العربية الشقيقة كي تعبى جهودها لساندة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والحقيقي لشعب فلسطين . وأية محاولة لوقف حركة التاريخ لا تفيد الا العدو والصهيوني .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لاتزال الحالة

في الشرق الأوسط متفجرة ومصدر قلق لبلدان العالم . وعلى وجه الخصوص ، لا توجد بعد أى علامة على وجود حل لقضية فلسطين ، التي هي لب مشكلة الشرق الأوسط . وستستمر اراقة الدماء والمعاناة في الشرق الأوسط الى ان يتم التوصل الى حل عادل ودائم لقضية

فلسطين . ومن المؤسف ان الجهود التي بذلت من أجل التوصل لحل كانت دون جدوى . بل ان معاناة الشعب الفلسطيني زادت سوءاً في الآونة الأخيرة . وما اني عرضت من قبل موقف الحكومة اليابانية من قضية فلسطين ، خلال المناقشة العامة للبند ٣٦ من جدول الأعمال \* الحالة في الشرق الأوسط \* في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، فلن أكرر ذلك هنا . وأود الآن القول بأن اليابان قد رأت باستمرار انه لحل قضية فلسطين ، لا بد من اعتراف اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بموقف بعضهما البعض ، ويجب أن تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام .

ولكي يتسنى إعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حق تقرير المصير ، نأمل ان تستعيد منظمة التحرير الفلسطينية وحدتها ، وتعزز موقفها كطرف متكامل في السعي من أجل السلام . وفي هذا الخصوص ، نعتزم متابعة المسار الذي ستتتجهه منظمة التحرير الفلسطينية اثر انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني مؤخرًا .

وطلاوة على ذلك ، تعتقد اليابان انه من الأهمية بمكان أن يبذل كل من الشعب الاسرائيلي والشعب الفلسطيني كل جهد لتبديد الشك المتبادل وتعزيز الارادة في التعايش . ومن هذا المنطلق ايضا ، لا يمكن أن تقبل اليابان سياسة اسرائيل في اقامة المستوطنات بالأراضي المحتلة ولا تدابير اسرائيل التي تهدف الى تغيير وضع الأراضي العربية المحتلة من جانب واحد ، مثل ضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان . وفي الوقت نفسه تناشد اليابان اسرائيل بشدة ، بوصفها سلطة الاحتلال ، ان تبذل جهودا خاصة لحماية حقوق الانسان للسكان الفلسطينيين في تلك الأراضي طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة . وعملية السلام حاليا في مأزق . وتأمل حكومة اليابان باخلاص أن تدرس الأطراف المعنية بعناية الجهود الدولية السابقة ، مثل مبادرة الرئيس ريغان واطلاق مؤتمر القسمة العربي الثاني شهر ، وان تتخذ موقفا واقعيا مناهيا ومرنا ، وتبذل جهودا جادة من أجل تحقيق سلام حقيقي في المنطقة .

وبالطبع ، لا يوجد حل سهل لمشكلة الشرق الأوسط ، ولكن تؤكد حكومة اليابان استعدادها للتعاون مع جميع الجهود التي تبذل من أجل التحقيق المبكر لهدفنا المشترك ،

وهو اقرار السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط ، من خلال عملية التفاوض و دون اللجوء الى استخدام القوة .

السيد خليل (مصر) : في قلب الصراع بين العرب واسرائيل الذي يدخل عقده الرابع على أرض الشرق الأوسط ، تقع قضية فلسطين ، قضية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، وفي مخيمات اللاجئين أو المنفى والشتات . ان الطرح التاريخي الصحيح لقضية فلسطين يؤكد انه لم يعد من المقبول أو المنطقي ، استمرار الانكار للوجود المستقل والتميز للفلسطينيين كشعب له حقوقه المشروعة والثابتة وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره .

ان الأمة الفلسطينية ان تعي كيانها المتميز وتستشعر الروح القومية التي تجمع ابناءها خليقة بالاعتراف لا الانكار ، والتعامل لا التجاهل . من هذا المنطلق فان مصر تقدر أهمية الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة في عمان من ٢٢ - ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ الذي أكد استقلالية القرار الفلسطيني وحرية الارادة الفلسطينية ، كما ترى فيه مصرا اختيارا واعيا لمنهاج السلام العادل وترسيخا للشرعية الفلسطينية وانتصارا للمصالح الفلسطينية والحقوق الفلسطينية .

ان الحوار الموضوعي والديمقراطي الشامل والعميق بين أبناء الشعب الفلسطيني وقياداته الشرعية في منظمة التحرير الفلسطينية ، وفصائله المناضلة ، انما يؤكد حيوية هذا الشعب ، كما يؤكد بنفس القدر وحدة الهدف التي تجمعه والتصميم الذي لا يلين في مواصلة النضال على طريق ممارسة الحقوق الوطنية والمشروعة في العودة وفي تقرير المصير .

ليس هناك أدل ولا أعق طى النظرة المبدئية التي تنظر بها مصر الى وحدة الشعب الفلسطيني واستمرارية نضاله في اطار وحدة الشعب العربي وتضامنه .  
وكما تجسدت في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في عمان ليس أدل على كسل ذلك من تلك العبارات الصريحة التي جاءت في بيان السيد الرئيس محمد حسني مبارك امام مجلس الشعب المصري في الثاني من كانون الاول / ديسمبر الحالي ترحيبا بالعاقل الاردني جلالة الطك حسين أثناء زيارته لمصر . يقول الرئيس مبارك :

" ان الأحداث حولنا تحتم على أن أضع النقاط فوق كل الحروف ، وانني أؤكد

أسمع صوتا عربيا واحدا هو صوت الشعب العربي من المحيط الى الخليج ينادي كل القيادات العربية أن تطوى صفحات لا بد أن تطوى وأن يبدأ الجميع صفحة جديدة تصنع التاريخ الصحيح فهذه مسؤوليتنا التاريخية أمام الأجيال المقبلة " .

ومن هذا المنطلق فاننا نحبي المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في عاصمة المطكة الاردنية الهاشمية . ان انعقاده دليل في رأينا على القدرة العربية على تخطي العقبات المفتعلة و على أن ارادة التوحيد والتضامن أقوى بكثير من انطلاقات التناهد والتقسام ويضيف الرئيس المصري في بيانه " ان مصر لن تتخلي أبدا عن الدور الرائد في خدمة القضايا العربية ولن تتهاون في أداء مهتها مهما هبت العواصف والأمواج . ان نصره القضية الفلسطينية هي استراتيجية ثابتة في سياسة مصر " .

ان الأراضي العربية المحتلة تشهد يوما بعد يوم مظاهر شتى من الاستيطان والضم بالقسر والقهر المتمثل في الاستيلاء على الأراضي ومصادرة المتعلقات والسطرة المجحفة على الموارد واستمرار الممارسات التعسفية . ومن أبغض صورها فرض نظام قانوني مزدوج ينطوي على التمييز بين السكان الفلسطينيين الأصحاب الشرعيين للأرض وبين المستوطنين الاسرائيليين . لقد أدى هذا كله الى حلقة مفرغة من الاحتلال فالمقاومة فالقمع فمزهد من المقاومة . فالاحتلال قد أدى الى ما نشاهده اليوم من أشكال كرهية من التعصب والارهاب المنظم لجماعات المستوطنين الدخلاء .

الا انه برغم كل هذه الحقائق المادية المفروضة ، ورغم الممارسات المتعسفة فان القراءة الواعية لكل هذه التطورات تؤكد انه لا القوة ولا التحكم ولا طول مدة الاحتلال العسكري أو التغييرات الهيكلية أو الديموغرافية يمكنها ان تلغي ارادة الوجود القومي لشعب عريق عاش مئات بل الاف السنين المعتدة على أرضه في فلسطين . ولم يعد هذا هو حكم أو حكمة المجتمع الدولي فحسب ، بل ان هذا يقينا هو صوت العقل بين أنصار السلام والعدل الذي بدأ يجد صده حتى داخل اسرائيل نفسها .

ان السياسات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة تنطلق مع فرضية خاطئة ولذلك فهي تؤدي الى نتائج خاطئة . ان عدم الاعتراف بانطباق اتفاقيات جنيف على الأراضي المحتلة وعدم التزام اسرائيل بمسؤولياتها كطرف موقع على هذه الاتفاقيات كسلطة احتلال ، لا يمكن ان يضمني أي شرعية أو قانونية على كل الاجراءات المترتبة على هذه السياسات التعسفية مهما طال الوقت ، ومهما كثفت من وجود الأمر الواقع .

ان اقامة المستوطنات الجديدة غير مشروع وتوسيع المستوطنات الموجودة بالفعل غير مشروع ووجود المستوطنين في المبدأ فضلا عن انتشارهم وازدياد عددهم غير مشروع .

وفوق ذلك كله فان قيام حكومة اسرائيل عام ١٩٨٠ بضم مدينة القدس ، اجراء خاطئ وغير مشروع وقد أكد مجلس الأمن هذا الموقف القانوني والسياسي في قراره ٤٧٨ ( ١٩٨٠ ) الصادر في ٢٠ اب / اغسطس ١٩٨٠ .

ان من واجب المجتمع الدولي أن يتخذ من الاجراءات الرادعة ما يحول بين السياسة الاسرائيلية وبين ضياع هذه المدينة المقدسة في اطار السيطرة والسيادة الاسرائيلية على الاراضي العربية المحتلة .

ان المجتمع الدولي مطالب بأن يتخذ التدابير الكفيلة بالحفاظ على المدينة المقدسة مصدرا للالهام لكل المؤمنين بالرسالات السماوية وساحة للاخاء والتسامح وان يحول بسنين اسرائيل وبين الاسترسال في فرض اراداتها المنفردة على مدينة تاريخية فريدة كالقدس يجمع العالم على أن لها مكانة خاصة متميزة .

ان الموقف المصري ثابت ومبدئي من رفض السيادة الاسرائيلية على القدس ويصر على أنها جزء من الاراضي العربية المحتلة ، يخضع لبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة كما يخضع لأحكام اتفاقيات جنيف ، وأي تغيير في طابعها السكاني أو الجغرافي أو الاداري لا ينطوي على أي شرعية أو حجية .

فلتبق القدس الشريف عربية ، ولتبق القدس الشريف بمنأى عن الصراع الاقليمي ، بمنأى عن السيطرة الاسرائيلية ، مدينة للحب والسلام كما ارادها الله والأنبياء .

لقد طرح بيان وزير خارجية مصر أمام الجمعية العامة في الدورة الحالية في الثامن والعشرين من ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ تصورا متكامل العناصر في رؤية القضية الفلسطينية ، أسبابا ، وأبعادا ، وحلا عادلا وشاملا .

لقد طرح البيان مجموعة من الاعتبارات التي لا مفر منها للتوصل الى حل سياسي عادل للمشكلة الفلسطينية نوجزها فيما يلي :

أولا ، انه لا سبيل الى الجمع بين السلام والتوسع في أرض الغير والتالي فلا مفر من أن تتغلب اسرائيل عن سياسة الاحتلال للاراضي العربية المحتلة حتى يمكن التوصل الى سلام حقيقي . ويصدق ذلك على الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف وقطاع غزة كما يصدق بطبيعة الحال على الاراضي العربية المحتلة في الجولان .

ثانيا ، ضرورة ان يتم التوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية من خلال مفاوضات يشارك فيها الشعب الفلسطيني ، وهو الطرف الأصيل في القضية ، كما تشارك فيها اسرائيل بطبيعة الحال .

ثالثا ، ضرورة ان تنطلق هذه المفاوضات من فكرة الاعتراف المتبادل وان يسلم كسل طرف بحق الآخر في الوجود .

رابعا ، ان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره هو حق ثابت مقدس لا يملك أحد أن ينتزعه منه . وعندما نتحدث عن حق تقرير المصير ، فإن ذلك يعني بالضرورة حق هذا الشعب في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، وحقه ايضا في أن يختار الاتحاد ان شاء مع أي كيان اخر من خلال التعبير الحر عن ارادته .

خاصا ، ان للشعب الفلسطيني ، باعتباره الطرف المعني ، أن يختار ممثليه  
والتحدثين باسمه ، وقد اختار هذا الشعب منظمة التحرير الفلسطينية كممثل له وتحديث  
باسم .

ان مصر التي تحترم التزاماتها وتحترم توقيعاتها على المعاهدات والمواثيق ، وفي  
مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعونا الى تسوية المنازعات بالطرق السلمية - قد  
اختارت طريق السلام . ومصر تسير في هذا الطريق عن قناعة تنبع من أن رسوخ السلام  
واستقراره على قواعد العدالة هو وحده الكفيل بتحقيق مصلحة الجميع ، كما ان الضمي فسي  
طريق السلام والتقدم عبر مساره الشاق يجب ان يتم من خلال التفاوض الحر غير المشروط ،  
وأن يقترن بالاعتراف المتبادل بالحقوق والوفاء المتكافئ بالالتزامات ، فذلك هو التحدي  
الذي يجب أن يستجيب له الجميع .

ولهذا فان مصر التي كررت استعدادها لطرق كل السبل وسلوك كل المناهج قد أكدت في رسالة السيد الرئيس حسني مبارك بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في التاسع والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ :

" استجابتها لكل المبادرات البناءة بما فيها مبادرة الأمم المتحدة والتي تدعو لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة كافة الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قدم المساواة بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، حتى تترجم نوايا السلام الى حقائق ، وتترجم الرغبة فسي التعايش الى مهالحة تاريخية تحفظ الحقوق وتقوم على القانون والشرعية " .

ان توصيات اللجنة المعنية بممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والتي أقرتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين عام ١٩٧٦ لاتزال تشكل أساسا مقبولا ، ولا شك أن جهود اللجنة وعضائها قد دفعت بهذه التوصيات نحو افاق جديدة اكثر تطورا وأبعد اثرا من خلال وثائق المؤتمر الدولي المعني بفلسطين الذي عقد في جنيف في صيف العام الماضي .

اننا في هذا السياق نحبي جهود اللجنة ورئاستها وننظر الى اسهامها بكل التقدير ونولي جهودها كل الدعم والساندة .

لقد شاركت مصر بفاعلية ومسؤولية في الاعداد لهذا المؤتمر التاريخي والعمل على انجاحه مع كافة الأعضاء المشتركين ، وترى في الاعلان الذي صادق عليه المؤتمر بالاجماع اطارا واقعيا ومتوازنا ومنايا لدفع عطية السلام القائم على العدل نحو افاق جديدة ، كما ترى مصر في تنفيذ برنامج العمل المتعدد الجوانب الذي أقره المؤتمر اطارا مستمرا ومتجددا لتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه الثابتة المشروعة .

وان توصيات اللجنة هذا العام قد أبرزت ايضا الاهمية البالغة المعلقة على انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط الذي دعت اليه الجمعية العامة في قرارها ٣٨ / ٥٨ ( جيم ) الذي وصفته توصيات اللجنة بأنه يتيح الفرصة لجميع الأطراف المعنية للمشاركة فسي المفاوضات التي يجب ان تؤدي الى حل عادل للمشكلة الفلسطينية .

ولا بد لنا في نفس هذا السياق أن نستذكر من جديد الملاحظات الهامة التي أوردها الأمين العام في تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط في الوثيقة A/39/600 المؤرخة في ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر من العام الحالي ، وتشير إلى تحليله الدقيق لضرورة التحرك في هذا الاتجاه في البحث عن التسوية السلمية وخاصة في إطار الدور المحوري الذي أولاه لمجلس الأمن ، بوصفه الجهاز الأول المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين وتصوراته العظيمة لأسس التفاوض وإطاره ، والدور الذي يمكن أن ينهض به الأمين العام بالتشاور مع المجلس والأطراف المعنية للتمهيد لحل هذا المؤتمر .

لقد تزامنت مناقشة قضية فلسطين مع نشأة هذه المنظمة ، ولا يعني انقضاء أربعة عقود على تفجر هذا الصراع أن نغفل ولو لحظة واحدة ، عن أسبابه ومصادره الحقيقية ، بل ولا يجب أن نغفل عن مصير القرارات المتتالية طاماً بعد عام والتي صادقت عليها الأمم المتحدة .

إن مضي الزمن على أي قرار من قرارات الأمم المتحدة لا يعني فقدانه لشرعيته أو قانونيته مهما حاولت إسرائيل تجاهله أو حتى انتهاكه .

إن حق الشعب الفلسطيني في أرضه ثابت حتى لو تجاهلت إسرائيل كل القرارات ، وحقه في العودة وتقرير المصير حق أصيل مهما طال الزمن ، ومهما انتهكت إسرائيل المواثيق الدولية فذلك لن ينفي الأساس القانوني أو السياسي أو التاريخي للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في أرضه .

في التحليل الأخير تبقى قضية فلسطين جوهر وقلب الصراع العربي الإسرائيلي ، تبقى دائما الحقيقة الإنسانية التي يدعونا صوت العقل إلى الاعتراف بها لا إنكار وجودها ، فهو يدعونا للتعامل معها لا تجاهلها بقدر ما يستحق الشعب الفلسطيني الوجود والأمن والحياة الحرة الكريمة كغيره من شعوب المنطقة التي يعيش فيها .

ستبقى فلسطين دائما مهدداً للسلام إذا ارادتها شعوب المنطقة أن تكون كذلك ، وتستمر مسرحاً للقتل والمعذاب وإزهاق الأرواح إذا ظل طرف من أطراف الصراع أسير الوهم التاريخي وفريسة لنوازع السيطرة والهيمنة على غيره من الأطراف .

ان الخيار في فلسطين هو الخيار بين السلام والتطاحن . ان الحكمة والواقعية تدعونا الى التوجه للمستقبل واختيار السلام وفرصه المتاحة امامنا - امامنا جميعا - ولا بد لنا أن نختار السلام ، سلام قائم على العدل وهو وحده الكفيل بتحقيق الامن والاستقرار الذي نقول : اننا نصبوا اليه .

### السيد كرافتس (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية)

عن الروسية ) : لقد شهد تاريخ ما بعد الحرب بضعة امثلة لظهور صراعات اقليمية بـسـل وتأججها ، والتي يجب ان يلقي اللوم ويتحمل الا براليون والعناصر الرجعية الأخرى وزد اشغالها ، انها صراعات تهدد السلم والأمن الدوليين لكن ربما لا يزال النزاع فـسـي الشرق الاوسط أكثرها حدة واطولها امدا ، وعنصره الاساسي لمشكلة الفلسطينية . ولـسـب هذه المشكلة - كما هو معروف تماما - هو كون شعب فلسطين العربي محروما من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير واقامة دولته الخاصة به .

فبالرغم من قرارات الأمم المتحدة والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ، لم تخفف السنة الماضية من محنة الشعب الفلسطيني الذي طالت معاناته . وتشهد على ذلك الحقائق العديدة التي ذكرت في المناقشة وفي التقارير الواردة من الاراضي المحتلة .

ان الوضع المتفجر الراهن في منطقة الشرق الاوسط هو نتيجة لسياسة اسرائيل التوسعية المحبة للمغامرة ، والتي تشجعها وتؤيدها الولايات المتحدة الامريكية . ان دوائر اسرائيل الحاكمة هي التي تنتهج سياسة شوفينية متشددة صوب شعب فلسطين العربي ، تحرض ذلك البلد على مواصلة احتلال فلسطين والاراضي العربية الاخرى " وتنفيذ سياسة متعمدة لطرد الشعب الفلسطيني من الاراضي التي احتلتها ، وتحاول بقوة السلاح ان تضع حدا لقضية فلسطين . وفي الوقت الراهن يوجد في تل ابيب خلف قضبان نظام الاحتلال حوالي مليوني شخص ، وهو تعداد مماثل لنصف سكان اسرائيل .

وتشهد الأحداث العديدة على ان العصابة الاسرائيلية تنتهج سياسة الارهاب الجماعي في الاراضي المحتلة . ان تقتيل السكان المدنيين وأعمال القمع والتعذيب الشاملة والانتقامات الجماعية واجراء التجارب الطبية على المساجين وتدمير المنازل وطرد الاشخاص، تلك هي مقومات سياسة القبضة الحديدية الصهيونية وأهدافها الرئيسية هي أن تكتسب لاسرائيل مجالا حيويا أوسع نطاقا . كل هذا يصاحبه تكثيف عطية الاستيطان في الاراضي العربية التي تم الاستيلاء عليها نتيجة للعدوان ، ويرمي الى تغيير الصورة الديموغرافية لها . ووفقا لما قررت عدة مصادر ، تسيطر اسرائيل الان - نتيجة لأعمال المصادرة - على ٦٠ في المائة من الاراضي الفلسطينية .

وعلى هذه الأراضي يتم انشاء المستوطنات الاسرائيلية بسرعة متزايدة ، وقد بلغ عددها حتى الآن حوالي ٢٠٠ مستوطنة . وفي السنوات الثلاثين القادمة ، سوف يزيد عدد المستوطنين فيها عن مليون نسمة ، علما بأن عددهم الحالي هو ٥٠٠٠٠٠ نسمة سنويا . هذا ما ينتج عن الخطط والسياسات المتعلقة بضم الأراضي المحتلة . ان الأعمال المذكورة هي انتهاك صريح لميثاق الأمم المتحدة ، ولمضمون اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب والموقعة بتاريخ ١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩ . وقد أدينت هذه الأعمال في مناسبات عديدة من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة .

وهناك سؤال يطرح نفسه وهو كيف تتنكر اسرائيل منذ سنوات عديدة ، وصراحة ، بعد أن أصبحت دولة بمقتضى قرارات الأمم المتحدة لقرارات المنظمة ، وتنتهك بصورة فاضحة جميع قواعد القانون الدولي ، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، ولا تزال تحتل الأراضي الفلسطينية ، وترفض بكل صلف الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف لمالكي تلك الأراضي الشرعيين .

ثمة جواب واحد عن ذلك . فاسرائيل ليس بإمكانها أن تتصرف بهذا الشكل من التحدي والصفاقة لولم تلق الدعم والتأييد من حليفها فيما وراء البحار على أساس وجود حلف استراتيجي بينهما . ومن خلال تسليح المعتدي والحرص عليه ، والدفاع عنه في الأمم المتحدة ، تتحمل الولايات المتحدة ، ومعها اسرائيل المسؤولية المباشرة فيما يتعلق بالحالة الخطيرة القائمة في الشرق الأوسط والتي تهدد السلم الدولي ، ويحملان المسؤولية عن عدم حل القضية الفلسطينية حتى اليوم .

وكما ذكر عن حق خلال الدورة الحالية ، هناك دلتان تعيقان تحقيق السلم الحقيقي في الشرق الأوسط ، وتحاولان فرض صفقات منفصلة على العرب تتعارض مع المصالح الحقيقية للبلدان العربية ، وتتجاهل الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب العربي في فلسطين .

ومن المعروف جيدا أنه بفضل المعونات المالية سخية التي تأتيها من وراء البحار، تستطيع إسرائيل مواصلة تطبيق سياستها التوسعية ضد الشعوب العربية . ففي هذه السنة وحدها ، تلقت إسرائيل مساعدات مالية بلغت ٢٦١ مليون دولار ، ويستمر المعتدى فسي طلب المزيد . وقد ذكر أن تل أبيب تزعم طلب ٥ طائرات دولار خلال السنة المالية الجديدة . وما من شك في أن واشنطن سوف تنظر الى هذا الطلب بعين العطف والتفهم .

وفي هذا الصدد ، ذكرت صحيفة " كريستيان ساينس مونيتور " في عددها الصادر بتاريخ ٦ أيلول / سبتمبر من هذا العام ما يلي :

" ان جماعة الضغط المناصرة لإسرائيل قد أظهرت في مناسبات عديدة أن باستطاعتها التفوق على الإدارة الأمريكية ، سواء في مجلس النواب أو في مجلس الشيوخ ، بشأن أي مسألة تتعلق بالمصالح الإسرائيلية " .

وقد تكرر مرة أخرى اعلان سياسة الولايات المتحدة المؤيدة لإسرائيل في المناقشة التي دارت في مجلس الأمن هذا العام حول الأعمال غير المشروعة التي ترتكبها الزمرة العسكرية الإسرائيلية ضد اللبنانيين والفلسطينيين في جنوب لبنان المحتل . ولقد تأكدت أيضا السياسة المناهضة للعرب وللإسرائيليين التي ينتهجها الشريكان الاستراتيجيان من خلال موقفهما السلمي تجاه فكرة عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط . وسبب السياسات التعويقية التي تمارسها هاتان الدولتان ، لم ينفذ بعد القرار ٢٨ / ٥٨ جيم الصادر عن الدورة الماضية للجمعية العامة والمتعلق بعقد ذلك المؤتمر .

ومنذ عام ١٩٧٦ وصاعدا لم تنفذ التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بسبب حق النقض الأمريكي . والتوصيات المذكورة تبين السبل والوسائل الآيلة الى إعمال تلك الحقوق . ونتيجة للاعذار التي تطلقونها ، ترفض الحكومتان الاقتراحات البناءة الأخرى ، بما في ذلك خطة سلام فاس وغيرها التي تهدف الى إيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط ، وإيجاد حل عادل لقضية فلسطين .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على يقين من أنه لا المفاوضات العسكرية ولا المفاوضات الخفية والصفقات المنفردة هي التي ستأتي بالسلم الى شعوب الشرق الأوسط . ويمكن أن يطرأ تحسن جذري على الحالة في الشرق الأوسط من خلال الجهود المشتركة الرامية الى عقد مؤتمر دولي بمشاركة كل الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي في فلسطين . هذه هي الطريقة التي رستها المقترحات المقدمة من الاتحاد السوفياتي بشأن تسوية مشكلة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ . وتنص هذه المقترحات على الانسحاب الشامل للقوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ ، وايجاد حل عادل للمشكلة الرئيسية وهي التوصل الى تسوية للشرق الأوسط ، وللقضية الفلسطينية على أساس إعمال الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي اقامة دولته المستقلة . وتورد هذه الوثيقة في آن معا عرضا عاما وتلخيصا للمبادرات التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي خلال مختلف المراحل التي مر بها هذا الصراع ، كما تعرض مبادئ واضحة ووسائل محددة لازالة المشكلة . وقد لاقت تلك المقترحات التي تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لكل البلدان والشعوب في المنطقة ، تأييدا واسعا في العالم العربي ، وقولت بصورة ايجابية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة . وكل من يحاول بالفعل ايجاد تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط أيد تلك المقترحات .

وتضامنا مع الكفاح العادل لاحقاق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، ندعو الى توحيد الصفوف بين القوى الوطنية المناهضة للامبريالية في البلدان العربية ، بما في ذلك حركة المقاومة الفلسطينية . وسوف يشكل هذا الأمر مطلبا أساسيا لانجاح الكفاح ضد الامبريالية والصهيونية ، ولإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، ولضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي في فلسطين .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد قيام الجمعية العامة ، باعتماد اجراءات فعالة تهدف الى ايجاد حل سريع لمشكلة الشرق الأوسط . ومثل هذا الحل

تنتظره كل الشعوب في المنطقة ، وفي المقام الأول الشعب الفلسطيني . ونعتقد أنه يتعين على الجمعية العامة أن تتخذ موقفا قاطعا لمواصلة الجهود الرامية الى عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط بصفة عاجلة ، كما يجب ازالة العقبات التي تعترض عقد هذا المؤتمر .

وفي هذا الصدد ، نطلب من الجمعية أن تتخذ قرارا مناسباً ، ونحن على استعداد لتأييده بصورة فعالة .

### السيد الألفي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) : ان استمرار

قضية فلسطين بدون حل عادل ، وهي لب النزاع في الشرق الأوسط ، له عواقب وخيمة على استقرار المنطقة . فهذه القضية التي لازالت تحتل الأولوية في اهتمام الأمم المتحدة ، تفرض العمل الجدي لايجاد حل عادل لها ، خاصة وان استمرارها بدون حل يعني تصاعد معاناة الشعب الفلسطيني الذي شرد قسرا من وطنه ، ولا يزال يواجه أشنع أساليب الارهاب والتعذيب والتنكيل ، ومصادرة أراضي وممتلكاته من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية . ولقد اثبتت الاحداث والتطورات المتعاقبة في الشرق الأوسط أنه بدون الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة ، وبدون حل عادل لمشكلة فلسطين ، يقوم على الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في العودة الى وطنه ، وتقرير المصير ، واقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني ، سيظل الصراع في منطقة الشرق الأوسط قائما ويتفاقم ، وسيظل الوضع فيها متفجرا .

ان مواصلة اسرائيل لسياستها العدوانية التوسعية العنصرية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة ، المتمثلة في احتلال الأراضي ، وضجها ، ومصادرتها ، وتوسيع واقامة المستوطنات ، وممارسة القمع والارهاب والتهجير ضد الشعب الفلسطيني ، ضمن اطار تحقيق الأهداف والمخططات الصهيونية ، لا يمكن أن تخضع الشعب الفلسطيني أو أي من الشعوب العربية ، بل تزيد عزمها وتصميمها واهمانا بالتمسك بأرضها ، والنضال من أجل تحريرها ، وهي في ذلك تحظى بدعم وتضامن جميع الدول والقوى المحبة للحرية والسلام في العالم .

ان السبيل الوحيد لا حلال السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط هو الحل الشامل والعاقل والدائم دون تجزئة القضية أو القفز على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني . ولقد أثبتت الاتفاقات الثنائية الانفرادية التي تعمل الولايات المتحدة واسرائيل على فرضها على شعوب المنطقة عقمها ، فهي تتعارض مع المصالح المشروعة للشعوب العربية ، وتؤكد تحيز الولايات المتحدة ودعمها لسياسة اسرائيل العدوانية ومطامعها التوسعية في المنطقة .

اننا نجدد التأكيد على موقف بلدنا الثابت الى جانب نضال الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ضد مختلف السياسات العدوانية والمخططات التآمرية التي تستهدف تمرير الحلول التصفوية التي تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة ، والمعادية للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

وفي الوقت نفسه ، فاننا نعرب عن تقديرنا للجهود والمبادرات الدولية الرامية الى اقرار السلام الدائم والعاقل في منطقة الشرق الأوسط وازالة الوضع المتفجر فيها من خلال عقد مؤتمر دولي تحضره جميع الأطراف المعنية بالنزاع الدائر في هذه المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد أكد اعلان جنيف بشأن فلسطين على أن إيجاد حل عادل لقضية فلسطين هو العنصر الحاسم في أية تسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الأوسط . وحدد الاعلان أسس التسوية وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني . ودعا اعلان جنيف الى عقد مؤتمر دولي للسلم معسني بالشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة ، بهدف تحقيق حل شامل وعادل ودائم للنزاع العربي الاسرائيلي يكون من عناصره الأساسية اقامة الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين ، تشترك فيه ، على قدم المساواة ، جميع أطراف النزاع العربي الاسرائيلي ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، فضلا عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وغيرها من الدول المعنية \* .

\* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

كما تقدم الاتحاد السوفياتي مؤخرا بمقترحات بشأن القضية الفلسطينية والشرق الأوسط تنسجم في مضمونها مع دعوة الجمعية العامة الى عقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط .

وترى اليمن الديمقراطية أن هذه المقترحات والمبادرات الدولية تشكل اطارا صالحا واقعيا وعليا لا حلال السلم العادل والشامل في الشرق الأوسط بما يكفل الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتحرير الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس العربية ، وتطالب اليمن الديمقراطية المجتمع الدولي باتخاذ الخطوات العظيمة الكفيلة بتحقيق التسوية العادلة والدائمة في المنطقة .

كما ترى اليمن الديمقراطية أن رفض اسرائيل وحليفها الاستراتيجي ، الولايات المتحدة ، لهذه المبادرات واستمرارها في انكار ومعاداة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، يؤكد أن التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل ، الذي أدانته الجمعية العامة ، انما يهدف الى تأزيم الوضع المتوتر في منطقة الشرق الأوسط وتحويل المنطقة العربية الى قاعدة للتآمر على الشعوب والبلدان العربية وتهديد أمنها واستقرارها ، تمهيدا لفرض الهيمنة الاستعمارية على أراضيها ونهب ثرواتها ومقدراتها .

ان النوايا والأهداف الامريكية الصهيونية الحقيقية في المنطقة ، لم تعد خافية أو بحاجة الى مزيد من الدلائل ، فالدعم اللامحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة لاسرائيل في كافة المجالات يعتبر العنصر الأساسي والمحرك لرفض اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة وتحديها لارادة المجتمع الدولي ، ان لم يقتصر الدعم الامريكى في الأمم المتحدة على اساءة استخدام الفيتو الامريكى لصالح اسرائيل في مجلس الأمن ، بل وصل الأمر الى تهديد مسد الدول والمنظمات الدولية التي تدبر سياسات وممارسات اسرائيل ، وهذا يدل على التحيز الامريكى الكامل الى جانب اسرائيل .

اننا نأمل ان تشكل هذه الدورة دفعة جديدة لتأكيد تضامن المجتمع الدولي مع قضية الشعب الفلسطيني العادلة ونضاله الوطني المشروع ، وادانة السياسات العدوانية التوسعية العنصرية التي تنتهجها اسرائيل بدعم وتشجيع من الولايات المتحدة . وكذلك

تتحمل الأمم المتحدة مسؤوليتها الكاملة في ازالة الظلم والمعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني ، واتخاذ الخطوات العظيمة الكفيلة بتحقيق التسوية العادلة والدائمة في المنطقة بما يسهم في تعزيز السلام في هذه المنطقة المتفجرة وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان بحسب قضية فلسطين هي أيضا تذكرة كئيبة أخرى ، ان كانت هناك حاجة للتذكرة بأن المجتمع الدولي لم يتمكن من ايجاد حل لما يمكن اعتباره أقدم قضية أدرجت على جدول أعمال الجمعية العامة . لقد برزت قضية فلسطين في مناقشاتنا على مدى أربعة عقود تقريبا ، ورغم ذلك لم نقرب من حل المشكلة عما كنا عليه منذ ٣٧ عاما ، عندما طرحت القضية للمرة الأولى لمبحثها في الجمعية العامة .

وعاما بعد عام ، ركزت الجمعية العامة في مداولاتها المتعلقة بقضية فلسطين ، اهتمامها على جانبين متميزين للمشكلة رغم أنها متلازمان وهما ، محنة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، واعادة توكيد وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستقلاله الوطني ، وهي لب نزاع الشرق الأوسط . وتظل الصورة كئيبة فيما يتعلق بكلا الجانبين .

وتدرك الشعوب في كل أرجاء العالم ادراكا واعيا المصير الاليم الذي أحاق بالشعب الفلسطيني ، سواء كان الفلسطينيين تحت الاحتلال الاجنبي او كانوا لاجئين منتشرين في بلاد اخرى ، وابعاد هذه المأساة من الضخامة بحيث لا تقلل معرفتنا الوثيقة بها من حدة احساسنا ولا تمنعنا من الاحساس بوخز الضمير الذي تولده .

ففي الضفة الغربية وفي غزة يواجه الشعب الفلسطيني الشجاع سلطات القمع التي لا تعرف الرحمة والتي تنتهج سياسة تقوم على الملاحقة والارهاب بهدف اجباره على ترك اراضيه التي عاش فيها لما يزيد على ألف عام والتي شيد فيها دولة مزدهرة واقام حضارة تبعث على الفخر . ويماني معظم الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الارض التي ولدوا فيها من مشاق الحرمان التي تفوق الوصف ومن الحياة في المنفى وحتى في مخيمات اللاجئين لم يجدوا الا امان من اعمال الانتقام والفظائع الوحشية التي لا تعرف الرحمة والتي تجلت بأبشع صورة في مذبحتي مخيمي صبرا وشاتيلا الوحشيتين في لبنان في اعقاب الغزو الاسرائيلي لذلك البلد في عام ١٩٨٢ .

ونود ان نعرب عن تقديرنا العميق للسفير ماساما ساري ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتقرير لجنته الوارد في الوثيقة A/39/35 ، والذي يستعرض بالتفصيل الظروف الرهيبة التي يعيش فيها الفلسطينيون في ظل الاحتلال الاسرائيلي . ويعرض التقرير حالات كثيرة من الاعتداءات التي يتعرض لها السكان العرب والفلسطينيون في الاراضي المحتلة ، الذين يقاسون باستمرار من اعمال الارهاب خلال فرض حظر التجول المتكرر وممارسات المراقبة الامنية الروتينية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ، من جنود وشرطة ومستوطنين ، في اى وقت من النهار او الليل . ويتم في نفس الوقت التلاعب في اقتصاد الاراضي المحتلة بطريقة تيسر السيطرة على الانتاج وتقليل القدرة على خلق فرص عمل . ونتيجة لذلك يضطر الشباب الفلسطيني الى ترك ارض آبائهم واجدادهم بحثا عن العمل والرزق في الخارج .

ويعم الارهاب في كل مكان ، حتى ان الاماكن المقدسة الاسلامية اصبحت غير محصنة من التدنيس على ايدي المتعصبين الذين يدعون علانية الى القضاء على الوجود العربي والفلسطيني وازالة التراث الثقافي العربي والفلسطيني من الاراضي المحتلة .

ومن أكثر الجوانب اثاراً للانزعاج وانقباض التنفس في السياسة الاسرائيلية في الأراضي المحتلة هو سعيها المستمر والمنهجي لبلوغ الهدف الذي يتوخى الضم الدائم للأراضي المحتلة عن طريق تغيير طابعها الفلسطيني والعربي . وتتمثل الفحوى الرئيسية لهذه السياسة في تغيير النمط السكاني للأراضي المحتلة من خلال نزع ملكية الأراضي العربية والفلسطينية وانشاء المستوطنات الاسرائيلية . وقد اتخذت تدابير تستهدف الحد من توسع او نمو المدن والقرى الفلسطينية أو منعه ، وتحويل موارد الارض، وخاصة المياه ، لصالح المستوطنين الاسرائيليين . ووفقاً لتقرير لجنة فلسطين ، تتضح العواقب طويلة الاجل والمندرة بالشئ لهذه السياسة في المشاريع الاسرائيلية التي تتوخى استيطان ما لا يقل عن ١٠٠ . ٠٠٠ مواطن اسرائيلي في الأراضي المحتلة بحلول عام ١٩٨٧ و ١٩٠ . ٠٠٠ بحلول عام ٢٠١٠ . وهذه الاعداد لا تشمل المستوطنين الاسرائيليين في القدس والبلديات الفلسطينية الاخرى التي ادمجت في المدينة عقب حرب ١٩٦٧ مباشرة .

ويتناول تقرير لجنة فلسطين ايضاً ظروف الحياة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان التي وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٨٢ . وكان القلق بشأن امن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، وخاصة مخيم عين الحلوة ، المعرب عنه في تقرير اللجنة ، موضوع مداوات مجلس الامن في شهر ايار/مايو من هذا العام . ومن الامور المثيرة للاسف العميق ان المجلس عجز عن الاستجابة للشكوى اللبنانية حول الممارسات والتدابير القسرية التي تنفذها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد السكان المدنيين في جنوب لبنان ومن بينهم قطاع كبير من اللاجئين الفلسطينيين الذين اصبحوا ، مثل بقية اخوانهم المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ضحايا للتعصب الاسرائيلي . وتزداد الاوضاع المتردية باستمرار في الأراضي المحتلة ايلاماً للنفس اكثر فاكثراً بسبب الظلام المخيم على احتمالات حل القضية الفلسطينية على اساس اعمال الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . واصطدمت المبادرات الدولية العديدة التي تسعى لايجاد حل عادل لهذه المشكلة المزمنة بصخرة التعنت الاسرائيلي . وفي اعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ ، اعلنت القيادات العربية ،

التي ابدت اعتدالا وضبط نفس مثاليين ، في اجتماعها بفاس ، عن خطة سلام لقيست الاستحسان في العالم كله باعتبارها تمثل اساسا معقولا لسلم دائم وعادل في الشرق الاوسط . وقد رفضت السلطات الاسرائيلية خطة فاس على الفور . بل انها رفضت ايضا مبادرة تلتها من الرئيس ريغان ، مما لا يدع مجالاً للشك في وجود سياسة للتوسع الذي لا يلين تنتهجها اسرائيل ولا يوجد فيها اي مكان للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . ولم يمنع التحدي الاسرائيلي الامم المتحدة عن الاستمرار في سعيها لاعادة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ففي شهر آب/اغسطس من العام الماضي ، دعت الامم المتحدة ، طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٦ / ١٢٠ جيم ، الى عقد مؤتمر دولي بشأن قضية فلسطين ، بغية بذل جهد شامل سعيا وراء التوصل الى سبل ووسائل فعالة تمكن الشعب الفلسطيني من اقرار حقوقه وممارستها . وبعد ذلك بوقت قصير ، واستجابة لاحد مقررات مؤتمر فلسطين ، اعتمدت الجمعية العامة قرارها ٣٨ / ٥٨ جيم الذي يوصي بعقد مؤتمر دولي بشأن السلم في الشرق الاوسط من شأنه ، اذا عقد ، ان يتيح فرصة لكل الاطراف المعنية كي تشترك في مفاوضات تفضي الى الحل الشامل لهذه المشكلة .

ونحن ممتنون للامين العام لما اضطلع به من جهود لتعزيز مبادرة الجمعية

العامة تلك - وقد كان ذلك كله موضوع تقريره الوارد في الوثيقتين A/38/130 و Add.1 . ومكنت المشاورات التي اجريت في مجلس الامن في شهر شباط/فبراير الماضي الامين العام من الاستمرار في المبادرة المتعلقة بعقد ذلك المؤتمر وتنظيمه . بيد انه من الواضح انه في غياب تأييد الولايات المتحدة واسرائيل ، ستؤاد المبادرة لعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط في المهد .

ان الجمود المستمر الذي يصيب هذه المبادرات لن يفيد اي بلد في الشرق الاوسط ، كما انه لن يعود باى نفع على الدولتين العظميين الرئيسيتين ، اللتين اعربتا عن اهتمامهما بسلم واستقرار هذه المنطقة الحساسة من العالم . وبمثل المناخ السياسي المتردى في المنطقة ، وخاصة داخل الاراضي المحتلة ، مصدر عنف متزايد ، يمتد الشعور باثره الى خارج منطقة الشرق الاوسط .

ويستوجب الصراع المتفاقم الذي امتد لسنوات طويلة في الشرق الاوسط وما يشكله من تهديد للسلم العالمي ، الاعتراف التام بحتميات احلال السلم والامن في هذه المنطقة . وفي مقدمة هذه الحتميات الشرطان الاساسيان اللذان لا يمكن تغييرهما واللذان اعربت عنهما الجمعية العامة مرارا وتكرارا للتسوية الفلسطينية ، وهما : انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ واحترام الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة فسي فلسطين . وليس في ذلك اي طلب جديد . فقد سبق للجمعية العامة ان امرت باقامة دولة فلسطينية مع قيام دولة اسرائيل منذ شهر تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ . ولا يمكن لاسرائيل ان تأمل في السلم او تتمتع بالامن بدون تلبية هذين الشرطين .

لا بد من الاعتراف بانه لا يمكن اجراء مفاوضات لتسوية قضية فلسطين دون المشاركة النشطة للشعب الفلسطيني من خلال ممثله الشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ولا يمكن ان يكتب النجاح لاية عملية يقصد بها تحديد مصير الشعب الفلسطيني او مستقبله دون مشاركته التامة .

ولا بد من الاعتراف ايضا بان النجاح في التوصل الى تسوية يتطلب تعاون الدولتين العظميين اللتين لهما مصالح كبيرة في المنطقة . واية مفاوضات تستثنى احدهما من تقديم اسهامها الذي لا يستغنى عنه ستكون مفاوضات عقيمة . ولا بد للقيادة الفلسطينية والقيادات العربية ان تجمع بين الدعم الدولي القوي للقضية الفلسطينية المتوفر في الامم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية وبذل مسعى متضافر يتسم بالتصميم وعملي في نفس الوقت بغية محاولة تخليص الشعب الفلسطيني من الاجحاف الذي لحق به . لقد اثلج صدورنا نجاح اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الاخير في عمان ، ذلك النجاح الذي يبشر بعودة التضامن الى صفوف منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو تضامن حيوى لتقدم القضية الفلسطينية . واننا نأمل ان توفر القرارات التي اتخذها المجلس الزخم الذي تحتاجه الجهود الدولية للتوصل الى حل عادل وسريع لقضية فلسطين .

والى ان يتحقق ذلك ، يتحتم على الامم المتحدة ان تواصل مساعيها لاغاثة الفلسطينيين الذين يرزحون تحت الاحتلال الاسرائيلي ولمنع انتهاكات حقوق الانسان بالنسبة للفلسطينيين . وفي نفس الوقت يتحتم على الامم المتحدة ان تواصل استطلاع الفرص القائمة لاجلال سلم يتفاوض عليه في الشرق الاوسط ، وان تغتنم تلك الفرص ونما اضاءة للوقت . ان الامم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة لاعمال حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف . واذا اخفق المجتمع الدولي في الوفاء بالتزامه للشعب الفلسطيني فسيكون لهذا الاخفاق عواقب وخيمة على المنظمة ، بل على السلم والامن العالميين .

وانني أغتم هذه الفرصة لاعيد التاكيد على التزام حكومة وشعب باكستان التزاما قاطعا بالقضية الفلسطينية ، وهو التزام يعود الى بداية كفاحنا من اجل الاستقلال . وستواصل باكستان بذل كل جهد ممكن وتقديم كل دعم تستطيع تقديمه لتخليص الشعب الفلسطيني من الاحتلال الاسرائيلي .

### برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ان اخطر الجمعية بانني تلقيت طلبين رسميين اضافيين لمد الاجل المضروب لتقديم جميع مشاريع القرارات، التي لها آثار مترتبة، في الميزانية البرنامجية، الى اللجنة الخامسة . كما طلب رئيس اللجنة السياسية الخاصة ورئيس اللجنة الثانية مد الاجل المضروب بالنسبة لبنسود جدول الاعمال ٧٤ و ١٢ و ٨٠ و ٨٢، كل في حدود ولايته، الى ١٠ كانون الاول / ديسمبر .

هل لي ان اعتبر ان الجمعية ترغب في مد الاجال المضروبة وفقا لذلك ؟  
تقرر ذلك .

### البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

### قضية فلسطين

( أ ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة

للتصرف ( A/39/35 )

( ب ) تقرير الامين العام ( Add.19 A/39/130 - S/16409 )

( ج ) مشاريع القرارات (من A/39/L.37 الى A/39/L.39)

السيد العوكلي (الجاهيرية العربية الليبية) : على مدى يزيد عن

سبعة وثلاثين عاما والجمعية العامة تناقش القضية الفلسطينية في دورات عادية واستثنائية وفي كل مرة يصدر عنها العديد من القرارات التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة . وفي كل مرة ايضا ، يتوقع اصحاب النوايا

الحسنة ان المعجزة قد تقع وان النداء المتكرر المعبر عن صحوه الضمير العالمي قد يجد طريقه الى التنفيذ ، فتكون النهاية لمأساة الشعب الفلسطيني الذي طال انتظاره وتواصلت عذابه وتضحياته في الارض المحتلة والشتات ، ولكن تأبى الصهيونية والادارات الامريكية المتعاقبة الا ان تضع ، وبشكل متجدد ، حد ودا قسرية على هذا الامل .

وامام المفارقة والتناقض بين القرار الدولي وامكانية تطبيقه ، يتجلى لنا كم كان اولئك الذين وضعوا الميثاق غداة الحرب العالمية الثانية في عجلة من امرهم عندما صدروا الميثاق بديباجة جميلة ومتفائلة . والواضح انهم لم يدركوا آنذاك ، بما فيه الكفاية ، ان الاطماع الامبريالية اشد خطرا على السلام من الفاشية ، وان العنصرية لم تنته بسقوط النازية ، وان الاخطار المهددة للسلم والامن الدوليين ستظل قائمة في غياب الارادة والسلطة الدولية القادرة على حماية قضايا الحق والعدل والحرية والسلام .

ان القضية الفلسطينية ، ماضيا وحاضرا ، هي شاهد العيان التاريخي على استمرار سيادة القواعد الظالمة في العلاقات الدولية ، حتى مع وجود الامم المتحدة . وهي ايضا المرشد الى مواضع الخلل الكبير في الصيغة الحالية للتنظيم الدولي . فبعد مرور ما يقرب من اربعة عقود على انشاء الامم المتحدة ، تصبح المساواة بين الدول مجرد حلم سابع يراود الاغلبية ، بعد ان بات بالامكان واقعا ان تتصدى دولة ، او مجموعة قليلة من الدول ، للارادة الدولية شبه الاجماعية في تجاهل مطلق لاحكام الميثاق وكافة الاسس والمبادئ التي يرتكز عليها التنظيم الدولي المعاصر . فالغلبة للاسف في عالم اليوم ما زالت لمنطق القوة حيث يضمن الامساك بناصيتها امكانات هائلة تقلب الباطل الى حق واللامعقول الى معقول . وفي وضع كهذا ، تكبت التطلعات المشروعة للشعوب الصغيرة ويفرض الحجر على قضاياها مهما بلغت درجة التعاطف الدولي معها ، وهي ان لم تحتكم الى نفس المنطق وتعمل بتضحيات اكبر لتعديل موازين القوة في الصراع لصالحها فانها لن تحصل على شيء ، لان الخيار المطروح امامها يكون دائما التسليم بكل شيء ، وذلك بالضبط ما تحاول الصهيونية والامبريالية فرضه على الشعب الفلسطيني ، وما تحاول العنصرية والامبريالية فرضه على الشعب

الناميبي مثلا ، فبرغم التعاطف الدولي الواسع مع هاتين القضيتين فان النظامين  
العنصريين في فلسطين وجنوب افريقيا يواصلان تحديهما للارادة الدولية .  
ان هذه الوضعية المؤسفة ، التي توضح الهوة العميقة بين المثل والمبادئ  
التي كرسها ميثاق الامم المتحدة والحقائق السائدة فعلا في العلاقات الدولية ، لا  
تقلل على اى حال من قيمة واهمية قرار الجمعية العامة بجعل القضية الفلسطينية بندا  
دائما على جداول اعمال وراتها المتعاقبة . لان الجمعية العامة بذلك تعبر  
دوريا حقيقة السياسات الصهيونية وتبرز ايضا مدى التعاطف الدولي مع القضية  
الفلسطينية وتوضح في الوقت ذاته حجم المخاطر التي تهدد السلم العالمي نتيجة  
عدم كفاية التنظيم الدولي القائم في تحقيق الاهداف النبيلة التي حددتها واضعو  
الميثاق .

ان الام المتحدة تتحمل جانبا كبيرا من مسؤولية نشوء القضية الفلسطينية وتطورها .  
 بقرار الجمعية العامة الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ والقاضي بتقسيم فلسطين  
 الى دولتين ارتكبت الام المتحدة الخطيئة الاولى في تاريخها ، قد يكون في ذلك حسن  
 نية من جانب البعض ، ولكن سوء النية كان مبيها من طرف الآخرين الذين رأوا في هذا  
 الحدث خطوة باتجاه تحقيق أطماعهم في الوطن العربي . وهكذا استغلت المشاعر  
 المتولدة من نكبات الحرب العالمية الثانية ومن سلسلة المظالم النازية والفاشية لزراعة  
 دغيل في الوطن العربي ، أريد له أن يكون قويا على المصالح الامبريالية والاستعمارية  
 في المنطقة ، وأداة اقليمية لضرب امكانات وثقافات النهوض والتوحد في الأمة العربية .  
 وتحت شعار انداف اليهود من الاضطهاد الذي حل بهم في ألمانيا النازية وقعت المظلمة  
 الكبرى على الشعب الفلسطيني والعربي . وفي هذا يقول أرنولد توينبي المؤرخ البريطاني  
 المعروف ما يلي : لقد كتب على العرب التكفير عن جريمة لم يكونوا طرفا في ارتكابها وتقع  
 المسؤولية الاساسية فيها على المجتمعات الغربية .

قضية فلسطين ان هي التجسيد الصارخ لبيدات المؤامرة الغربية الحديثة على  
 الأمة العربية ، وهي الحصاد المرلما أظهره العرب من تعاون مع الدول الاستعمارية  
 الغربية خلال الحربين العالميتين . وقضية فلسطين تجسد بنفس القدر الازمة الاخلاقية  
 في الديمقراطيات الاستعمارية الغربية ، التي لا تقيم اعتبارا الا لاطماعها ومصالحها  
 الانانية . فبريطانيا العظمى ، التي تحملت مسؤولية الانتداب على فلسطين العربية ،  
 تواطأت مع الحركة الصهيونية العالمية ، وشرعا سويا في تطبيق سياسات تهدف الى تغيير  
 الطابع الديموغرافي في فلسطين من خلال دفع السكان العرب الى الهجرة بوسائل التهريب  
 المختلفة وأيضا من خلال استقبال الآلاف من يهود العالم الذين قامت باحضارهم الوكالة  
 اليهودية . وبعد أن تكاملت حلقات المؤامرة ولم يعد يعوزها الا اضافة الشرعية الدولية  
 عليها قامت بريطانيا باحالة ملف القضية الى الام المتحدة التي أصدرت تحت وطأة  
 الضغوط الاستعمارية والصهيونية قرارها بتقسيم فلسطين في تشرين الثاني / نوفمبر  
 ١٩٤٧ . وكان في حسابات البعض ان ملف القضية طوى عند هذا الحد . لكن رفض

(السيد العوكلي ، الجماهيرية  
العربية الليبية)

الشعب الفلسطيني ومعها الامة العربية لهذا القرار الجائر من جهة ، وتصاعد الاطماع الصهيونية التوسعية من جهة أخرى ، أدى الى الابقاء على القضية حية ومتجددة ، ومصدر تهديد دائم لامكانات السلم والتنمية ، ليس في المنطقة العربية فحسب بل وفي بقاع أخرى من العالم .

ان قضية فلسطين من مسؤوليات الامم المتحدة ، ولا يغير من هذه الحقيقة واقع الحال الذي تعيشه المنظمة الدولية حاليا ، والناج عن سياسات قوّة كبرى كان يفترض فيها ، بحكم مسؤولياتها الخاصة المترتبة عليها بموجب الميثاق ، ان تكون عنصر دعم لقضايا الحرية والسلام . ان مسؤولية الامم المتحدة تجاه الشعب الفلسطيني مسؤولية قانونية وسياسية واخلاقية ، فهي التي أسهمت في معاناته ، وهي التي يجب أن تعمل بنفس القدر على تمكينه فعليا من نيل حقوقه غير القابلة للتصرف او الانكار . ان الاكتفاء بالتنديد وتسجيل عدم الاعتراف بالوقائع الناتجة تباعا بفعل سياسات القوة وفرض واقع الاحتلال والقهر ، لن ينال فقط من هيبة ومصداقية الامم المتحدة ، بل يكون عامل دفع يشجع المعتدى على المضي في تنفيذ مخططاته ، وازدافا صفة التقادم على ممارساته ، لتصبح مع مرور الزمن في حكم الامر الواقع الذي يصعب تغييره .

ان حقائق الموقف الراهن في فلسطين والمنطقة العربية تجعل من الضروري العمل على اعادة النظر في الكيفية والوسائل التي عالجت بها الامم المتحدة القضية على مدى العقود الاربعة الماضية ، خاصة بعد أن تأكد ان جميع القرارات الصادرة عن الامم المتحدة ، وبفرض الطرف عن كفايتها ، تنتقر دائما الى امكانية التنفيذ وتعجز تماما عن ردع المعتدى حتى عن المضي في عدوانه . ان هذا الواقع يحتاج في رأينا الى وقفة للتقييم تستهدف البحث عن أساليب وصيغ جديدة للمعالجة . وفي هذا الصدد نعتقد ان عملية التقييم لا بد أن ترتبط بدراسة أعمق لاسباب نشوء الازمة والظروف المصاحبة لتطورها ومدى توافق الوسائل المطروحة لحلها على طبيعتها وأبعادها . وهنا يجدر التنبيه الى جملة من الحقائق الهامة المتصلة اتصالا مباشرا بهذا الموضوع .

أولا ، ان عروبة فلسطين الضاربة في أعماق التاريخ لم تكن موضع شك أو تشكيك ، فسكان فلسطين سواء من المسلمين او المسيحيين أو اليهود هم من العرب أصلا وحضارة

وثقافة ، والتعلل بأى حجة كاذبة لاثبات عكس هذه الحقيقة مغالطة لا تؤسس أى حـق  
لاحتلال فلسطين وافرغها من سكانها المسلمين والمسيحيين بالقوة ، وبالتالي فان أى تصرف  
ينزع الصفة العربية عن كل فلسطين ، أو أى جزء منها ، باطل مبني على باطل لا يمكن  
التسليم به ، أو بما يرتبه من آثار وقتية بطبيعتها حتى لو استمرت لسنوات وقرون .

ثانيا ، ان الحركة الصهيونية ، التي ولدت وترتبت في أحضان القوى الاستعمارية  
والامبريالية ، هي حركة سياسية استعمارية وعنصرية وان حاولت أن تضفي على نفسها قناع  
الدين . وهي بخصائصها التي تشكلت في مرحلة ما من التطور التاريخي والاجتماعي نسي  
أوروبا أخذت بمزيج من الافكار المشوهة حول التفوق والاستعلاء والمغامرة ، وهي بالنتيجة  
انعكاس لثقافة غريبة عن المنطقة العربية .

ثالثا ، الحركة الصهيونية حركة تابعة ، فالحاجة الى اقامة نواة الدولة اليهودية  
دفعتها الى الارتقاء في أحضان الامبراطوريات الاستعمارية الغربية ، والحاجة لبناء الدولة  
وتوسيع نطاقها جعلتها تابعة لمن يقدم لها القدر الأكبر من الدعم والحماية . وهكذا  
تحالفت الصهيونية في مرحلة مبكرة مع الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية وفي مرحلة  
لاحقة مع الامبريالية الأمريكية .

رابعا ، ان اقامة مجتمع الميزالديني على ارض فلسطين العربية ، والتفاعلات  
وردود الفعل العنيفة المصاحبة لهذا الحدث ، هي التي دفعت بالمنطقة الى أتون الصراع  
وعدم الاستقرار . فالأطماع الصهيونية لم تتوقف بصدور قرار التقسيم ، بل استهدفت دائما  
اقامة امبراطورية يهودية على أكبر مساحة ممكنة من الارض العربية ، ولهذا نرى النظام  
الصهيوني يرفض ان يعترف بأن حدوده السياسية تغف عند خطوط قرار التقسيم ، وهو  
يعتبر ان ما تحقق بهذا القرار لا يتعدى انشاء الركيزة التي سيتم الانطلاق منها لتنفيذ  
المراحل التالية من المشروع الصهيوني .

خامسا ، ان المخططات الصهيونية في حالة تناقض مطلق مع متطلبات اقامة السلام  
ومع اشتراطات بناء التقدم على الارض العربية ، فأهداف الحركة الصهيونية في السيطرة  
والتوسع تجعل مفهوم السلام لديها مرتبطا بفرض شروطها على الآخرين ، أو في أحسن  
الاحوال مجرد هدنة مؤقتة للاعداد لاعتداءات وحروب جديدة تعجل بتحقيق اطماعها التوسعية .

هذه الحقائق المجتمعة والمتعلقة بحقيقة وطبيعة الحركة الصهيونية وارتباطاتها  
بالدوائر الاستعمارية والامبريالية والعنصرية ، توضح ان قضية فلسطين ليست خلافا حول  
حدود ، بل هي التناقض بين الاصيل والدخيل ، وليست قضية لاجئين بل هي قضية  
شعب يناضل من أجل استعادة حقوقه المغتصبة ، وقضية أمة تكافح الخطر الوافد من بعيد  
الذي يهدد اوطانها ومقدساتها ووجودها .

(السيد العوكلي ، الجماهيرية  
العربية الليبية)

ان السياسات الصهيونية القائمة على اختيار القوة والعدوان في التعامل مع العرب، والممارسات التعمية في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة المتصلة في التهجير والتهميد وتغيير الطابع السكاني والثقافي والجغرافي في الاراضي المحتلة ، تكشف حقيقة المخطط الصهيوني الجارى تنفيذه . واذ كانت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد فضحت مرارا وفي وثائق رسمية معتبرة ما يتعرض له السكان العرب في المناطق المحتلة ، فان عتاة الصهيونية لم يخفوا من جانبهم حقيقة النوايا الصهيونية ولم يخجلوا او يترددوا في الافصاح عنها . فهذا الحاخام كوك من قادة حركة غوش امونيم الارهابية يقول " ان هذه الفترة هي فترة عمل والله سيباركها لان الرب قد أمر شعبه في كل الجهات من العالم بالقدوم الى صهيون لرفع الراية على الارض المقدسة " ويمضي فيقول : " لا يوجد هنا أى أرض للعرب ، فهذه الارض لنا ، وتلك الارض التي حددتها التوراة ( يعني من النيل الى الفرات ) تابعة لارض اسرائيل " . وقطب آخر في الحركة يدعى ليفنجر يدلى ببعض الايضاحات فيقول : " عندما نتصرف مع العرب بقوة سيستسلمون لنا ، أما اذا عارضوا السيادة اليهودية على يهودا والسامرة - الضفة والقطاع - فوجب العمل على طردهم بدون هوادة " .

ويكشف أمنون روبنشتاين العميد السابق لمدرسة القانون بجامعة تل الربيع نسي مقالته نشرت بصحيفة ها آرتس حقيقة المنظمات الصهيونية التي أخذت على عاتقها مسؤولية تنفيذ عمليات الاستيطان والقمع في الاراضي العربية المحتلة ، ويركز تعليقه بشكل خاص على حركتي كاخ وغوش امونيم فيقول : " انهما يعتبران العرب من جنس أدنى ولا حقوق لهم ، وهم يشكلون خطرا على اسرائيل وعلى الطهارة الجنسية للنساء الاسرائيليات ويجب طردهم من البلاد . وفي نظرهاتين المنظمتين ، من المسموح به بل من الضروري استخدام السلاح للقيام بهذه العملية التنظيمية " .

وتجدر الملاحظة انه بعد نجاح الارهابي مائير كاهانا زعيم منظمة كاخ في الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة ، سئل عن توقعاته لنفسه بعد خمس سنوات فأجاب أتوقع أن أكون رئيسا للوزراء . على أى حال يجب ألا نستغرب ذلك خاصة اذا عرفنا ان مناخم بهيجون الذي ارتكب مجازر دير ياسين أصبح رئيسا للوزراء فيما بعد .

هذه مجرد نماذج للكيفية التي يفكر ويعمل بها قادة الحركة الصهيونية في فلسطين العربية المحتلة ، ونحيل من أراد أن يقف على المزيد السى مذكرات بن غوريون وديسان وغيرهم وكذلك الى المقالة التي نشرتها في ربيع عام ١٩٨٢ الدورية الصادرة عن مركز الابحاث الصهيونية الاستراتيجية في القدس حول استراتيجية اسرائيل في الثمانينات التي توضح ابعاد المخطط الهادف الى تفتيت اقطار العربية ونقض الهيمنة الصهيونية عليها . كما نشير الى تصريحات الازهابي شارون حول المجال الحيوى للكيان الصهيوني الذي يمتد شرقا حتى باكستان وغربا الى مشارف المحيط الاطلسي وشمالا الى تركيا وجنوبا الى كامل الجزيرة العربية ووسط القارة الافريقية .

ان الحديث عن القضية الفلسطينية يرتبط دائما بالحديث عن السياسة الامريكية في المنطقة العربية وبالعلاقة الخاصة بين الكيان الصهيوني والادارات الامريكية المتعاقبة ، وهي العلاقة التي أخذت ابعادها المتطورة بعد الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، وبروز الولايات المتحدة كقوة ذات تأثير في شؤون المنطقة . ان سعي الامبرالية الامريكية للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية وموقفها المضاد لحركة التغيير السياسي والاجتماعي في الوطن العربي قادها الى استثمار القاعدة الصهيونية . وقد ساعد على توثيق هذه العلاقة دور اللوبي الصهيوني في أمريكا المعروف بتأثيره على مصدر القرار وخاصة في الكونغرس . وبالفعل فقد تطورت هذه العلاقة حتى بلغت درجة التحالف بالتوقيع على اتفاق التعاون الاستراتيجي في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ الذي قنن العلاقة بين الشريكين في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية ، وبموجب هذا الاتفاق يصح القول ان الكيان الصهيوني أصبح يعامل كولاية امريكية وارتفع متوسط نصيب كل فرد يهودي في فلسطين المحتلة من المساعدات الامريكية عام ١٩٨٤ ليصل السى ٢٥٠ ١ دولارا في حين بلغ نصيب المواطن الأمريكي من اتفاق الدولة اقل من نصف هذا المبلغ .

وبأبى الرئيس الامريكي ريغان الا أن يعلن في كل مناسبة عن اعتزازه بخصوصية العلاقة بالكيان الصهيوني . ففي السادس من ايلول / سبتمبر الماضي صرح امام تجمع يهودى عقد في فندق شيراتون بواشنطن قائلا انه يتعهد بالاستمرار في دعم اسرائيل

خاصة في منبر التشهير بها في الامم المتحدة ثم يضيف موضحا أن اسرائيل تلقت خلال السنوات الثلاث الاولى من ادارته ما يزيد عن تسعة مليارات ونصف مليار دولار كمعونات، وفي هذا العام ستلتقى اسرائيل ٢٦ مليون دولار على شكل هبات .

هذه الاشارات السريعة توضح طبيعة العلاقة القائمة بين الصهيونية والادارة الامريكية وتوضح بالنتيجة ان التبني الامريكي للبرنامج الصهيوني جعل أمريكا طرفا مباشرا في العدوان على الامة العربية .

ان اتساع نطاق المؤامرة الصهيونية الامريكية على الامة العربية يحمل المجتمع الدولي مسؤولية البحث عن وسائل جديدة تتجاوز صياغة القرارات التوفيقية الى اتخاذ تدابير وترتيبات عملية تحقق السلام العادل والدائم وتضع نهاية لمعاناة الشعب الفلسطيني الطويلة . وفي هذا المجال يود وفد الجماهيرية أن يذكر ببعض الحقائق والمبادئ التي يجب ان تنطلق منها الجهود الرامية الى اعادة الامن والاستقرار الى المنطقة . ومن ذلك ما يلي :

أولا ، ان القضية الفلسطينية وتشعباتها ناتجة بالاساس عن غزو خارجي منظم تتجاوز أهدافه ودوافعه السيطرة الاقتصادية الى تفرغ الارض العربية من سكانها . وعلى هذا النحو فان قضية فلسطين تتعلق بمسألة استعمار استيطاني عنصري . والاستعمار واحد من مسؤوليات المجتمع الدولي العمل على تصفيته . والعنصرية الصهيونية العدوانية لا يمكن تصور اصلاحها او التعايش معها كما هو الحال بالنسبة لنظام بريتوريا .

ثانيا ، ان التسوية العادلة للقضية تتطلب الاعمال الكامل لبدء اساسيين في العلاقات الدولية وهما مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة وينسحب تطبيق هذا المبدأ الذي لا يقبل التجزئة على جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة قبل سنة ١٩٤٧ وبعدها . اما المبدأ الثاني فيتمثل في ضرورة اعمال حق الشعب الفلسطيني الثابت في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الديمقراطية على كامل ترابه الوطني ، وهي الدولة التي يجب أن تتسع لجميع عرب فلسطين من مسلمين ومسيحيين ويهود .

ثالثا ، ان اي محاولة لاعادة السلام الى المنطقة يجب أن تكون شاملة وعادلة ومنكبة على الجوانب المختلفة للقضية . وفي هذا الصدد من المهم التأكيد على ان الامم المتحدة

تظل تقدم دائما الاطار المناسب للبحث عن حل عادل ودائم للقضية . والنتيجة هي لا توجد أي امكانية للقبول بأى وساطات أو تسويات جزئية او شاملة خارج اطار الامم المتحدة لان القبول بوساطات كهذه لا يمكن ان يخدم سوى مخططات الهيمنة الصهيونية والامبريالية، والدليل على صحة ذلك اتفاقيات كامب ديفيد والاتفاق اللبناني الصهيوني الذي سقط ميثا تحت أقدام أبطال المقاومة الوطنية اللبنانية .

ان أى محاولة لايجاد تسوية للقضية لا تأخذ في الاعتبار الحقائق والمبادئ المشار اليها لن يكتب لها النجاح . ان المضي على طريق العدالة والانصاف قد يكون ميثاقا بالعراقيل والصعوبات ، ولكن يتوجب في كل الظروف على هذه المنظمة الدولية التي أخذت على عاتقها مسؤوليات جساما ان تتخذ تدابير فعالة وحاسمة تجاه قضية لم تعد تحتل الانتظار . ان المصدقية في التوجه والالتزام توجب اظهار العزم الاكيد على وضع حدود لسياسة الغزو والعدوان وذلك بالاتفاق على ما يلي :

أولا ، تأييد ودعم الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل استعادة حقوقه المغتصبة .

ثانيا ، العمل على طرد الكيان الصهيوني من الامم المتحدة وفرض عقوبات الزامية شاملة عليه بعد ان تأكد للعالم بأسره خطره على السلام واخلاقه المستمر بالالتزامات المترتبة عليه بموجب الميثاق .

ثالثا ، الضغط على الادارة الامريكيدة لحملها على فك ارتباطها بالنظام الصهيوني باعتبار أن ما تقدمه من دعم شامل شجع الكيان الصهيوني دائما على الاستمرار في تحديه للارادة الدولية وتصعيد سياساته العدوانية .

رابعا ، البحث عن أساليب ووسائل جديدة تعزز امكانيات تنفيذ القرار الدولي ، بعد أن شل الاستخدام الأمريكي المتعسف لحق النقض وظيفه مجلس الأمن في الحفاظ على الأمن والسلام .

لم تكن قضية فلسطين نتاجا لعدوان حزيران /يونيه ١٩٦٧ على الأمة العربية كما يتوهم أو يحاول أن يوهم البعض ، بل الصحيح ان هذا العدوان وما تلاه من اعتداءات كان نتيجة لهذه القضية التي تعود الى عقدين أو أكثر قبل هذا التاريخ . وبالتالي فان قصر المعالجة على الاثار المترتبة على ذلك العدوان ، لن يغوص الى مكان العلة المتسببة في حالات الظلم وعدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة العربية . وما يتوقعه الشعب الفلسطيني الضحية من المجتمع الدولي هو العدالة المجردة ، ومعلوم أن العدالة لن تتأتى بمحاولات فرض انصاف الحلول التي ستجد دائما من يقاومها ويتصدى لها .

ختاما ، اسمحوا لي أن أعبر لسعادة السفير ماسامبا ، باسم وفد الجماهيرية ، عن الشكر والتقدير لما تبذله اللجنة من جهود قيمة لتعريف الرأي العام العالمي بالحقيقة الصهيونية للعنصرية ، ولكسب المزيد من التعاطف الدولي مع القضية العادلة .

السيد كاسمري (تايلند ) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعــــــــــــــــت

الجمعية العامة مرات عديدة أثناء هذه المناقشة ، وفي السنوات الماضية الى الحقائق والحجج التاريخية وأعادت تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين . وفي هذه السنة وكما حدث في مناسبات أخرى ، لا تزال قضية فلسطين جوهر مشكلة الشرق الأوسط ، وتعتبر مفتاح السلم والأمن في الشرق الأوسط بأكمله . ومن ثم كان موقف حكومة تايلند الطكية متماسكا وصلبا في تأييد حقوق الشعب الفلسطيني وفي حرصنا على تحقيق

حل سلمي وعادل للمشكلة .

A/39/PV.91

ان القوات الاسرائيلية تحتل بصورة غير شرعية منذ عام ١٩٦٧ الأراضي العربية الفلسطينية ، بما في ذلك القدس ، مما نجم عنه تحول أعداد لا حصر لها من الفلسطينيين الى نازحين ومعوزين ومحرومين من أى مأوى . لقد اعتمدت هذه الجمعية مختلف القرارات التي طالبت باستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ، وأكدت في جملة أمور ، على حقه في تقرير المصير واقامة دولته . ومن ثم ينبغي أن تستند الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للمشكلة على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وخاصة قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) .

ولكن الحالة لم تبق بدون تغيير فحسب ، بل تدهورت في الواقع . ومن ثم ، يود وفد بلادى أن يكرر موقف تايلند على النحو التالي :

أولا ، تؤيد تايلند بحزم جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن قضية فلسطين ، وخاصة قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) . ونعتقد أنها تشكل الأساس الصحيح لحل المشكلة سلميا . ونحن نقدر أيضا ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام في مساعيه الحميدة من أجل التوصل الى حل عادل ودائم .

ثانيا ، تؤيد تايلند تأييدا قاطعا تطلعات الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حق تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة ، وحق العودة الى دياره آمنة واستعادة ممتلكاته . بيد أننا نعتقد أيضا ، أنه مع احترام الحقوق الفلسطينية بوصفها حقوقا مقدسة ، يتعين على المجتمع الدولي مراعاة الحقوق المشروعة للدول الأخرى . ومن ثم فإننا ان نعيد تأكيد تأييدنا للحقوق المشروعة للفلسطينيين ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته ، نحترم أيضا الحقوق المشروعة لجميع دول المنطقة في أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها . ونعتقد اعتقادا مخلصا بأن ذلك سيسهم في التوصل الى تسوية عادلة ودائمة للمشكلة .

ثالثا ، تعتبر تايلند أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وقد أعاد رئيس وزراءنا تأكيد ذلك مؤخرا في رسالته الموجهة الى الاجتماع الخاص الذي عقد للاحتفال بيوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني في

٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ بمقرر الأمم المتحدة . ومن ثم ، نؤيد حق منظمة التحرير الفلسطينية ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . في المشاركة على قدم المساواة في جميع المفاوضات التي تجرى والمؤتمرات التي تعقد بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط ، داخل وخارج اطار الأمم المتحدة .

رابعا ، تعتبر تايلند كأحد المبادئ الأساسية أنه لا يقبل أى احتلال أجنبي عسكري لأراضي دولة أخرى . وفي هذا الصدد ، طالبنا باستمرار بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

خامسا ، تعارض تايلند أى اجراءات تتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه أو تخالف قواعد القانون الدولي . لذلك تعارض تايلند قيام اسرائيل بضم القدس على أساس الأمر الواقع ، أو الوضع الذى تدعيه بأنها عاصمة اسرائيل ، أو أى تغييرات في الوضع القانوني أو السكاني للمدينة المقدسة . ولهذا السبب أيضا ، رفضت تايلند دوما ضم اسرائيل ، على أساس الأمر الواقع ، مرتفعات الجولان واقامة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وفي الاراضي العربية المحتلة الاخرى . ولهذا أدانت تايلند باستمرار انتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة وحقوق اللاجئين في المنطقة . وفي هذا السياق ، نعيد الى الازهان المصير المفجع للاجئين الفلسطينيين في مخيمات صبرا وشاتيلا .

سادسا ، تعتقد تايلند اعتقادا جازما أن جميع المشاكل الدولية يمكن وينبغي أن تحل بأسلوب سلمي ، ومن ثم ، نؤيد أى محاولة تستهدف التوصل الى تسوية تفاوضية تأييدا تاما . وفي هذا الخصوص ، نعيد تأكيد تأييدنا لخطة فاس ، دون المساس بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وغيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ولكن من المسلم به أنه نظرا للمظالم التي دامت طويلا ، لا بد من مواصلة الفلسطينيين لكفاحهم بكل الوسائل المتاحة من أجل استعادة حقوقهم المشروعة .

ويود وفد بلادي أن يشيد بحماسة بالجهود التي لا تكل التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، برئاسة رئيسه المرموق السفير ماساميا ساري ، مثل السنغال . وبالإضافة الى قيمة تقرير اللجنة في حد ذاته يوضح استمرار تلك اللجنة في الاضطلاع بمهامها بصورة متفانية أنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمها .

ويعتقد وفد بلادي أنه من الضروري أن يتوافر مناخ من الثقة والتفاهم بين جميع الأطراف من أجل التوصل الى حل تفاوضي . ولا يمكن التوصل الى ذلك المناخ الا اذا توافر عاملان . أولهما اعتراف جميع الأطراف بالحقوق الفلسطينية اعترافا لا يشوبه لبس ، والاخرة هو توافر الارادة السياسية من أجل التوصل الى حل وسط لصالح السلم والأمن لجميع الدول في المنطقة ، ولاشك أن الجهود التي تبذل في ذلك الاتجاه ستكون ضرورية حقا ومفيدة في خلق المناخ المؤدى الى حل عادل ودائم .

وختاماً ، يود وفدى أن يحدث جميع الأطراف المعنية على بذل كل جهد ممكن لاجراء عطية السلام في المنطقة حتى يمكن التوصل الى تحقيق تسوية سلمية شاملة تشمل الحقوق والتطلعات المشروعة لجميع الأطراف المعنية . ونحن نطالب ، بصفة أساسية ، بانسحاب جميع القوات الاسرائيلية فوراً من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وامثال اسرائيل التام لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتنفيذها لتلك القرارات . وعندما يمارس الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، يكون المجتمع الدولي قد أدى واجبه لصالح السلم والعدالة للبشرية جمعاء

السيد القيسي (العراق) : أود في مطلع بياني أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيد ماسابا سارى ، سفير السنغال ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ولكل أعضاء اللجنة المحترمين ، على ما يبذلونه من جهود كبيرة وعلى دورهم الفعال في المساهمة في ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وفي الدفاع باخلاص عن حقوق الشعب الفلسطيني في جميع المحافل الدولية وفقاً لما تقتضيه قواعد القانون الدولي ومبادئ الحق والعدالة وخدمة السلام .

تعود الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث قضية فلسطين مجدداً ضمن دورتها الحالية بعد أن احتفلنا قبل أيام قليلة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ؛ وقد استمعنا خلال ذلك الاحتفال الى رسائل تضامن من العديد من السادة رؤساء الدول ووزراء الخارجية مع الشعب الفلسطيني المناضل ومن ضمنها رسالة التضامن التي بعث بها رئيس جمهورية بلادى السيد صدام حسين والتي أكد فيها على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وعلى ضرورة بذل الجهود من أجل ايجاد حل عادل ودائم لهذه القضية المصيرية بالنسبة للسلام والاستقرار ، لا في المنطقة العربية فحسب وانما بالنسبة للأمن والسلام العالميين أيضاً . وقد كانت مشاركة الاسرة الدولية برسائل قادتها في الاحتفال المذكور حافزاً لزيادة ايمان الأمة العربية بعدالة قضية الشعب

اللسطيني وتعزيز الثقة بمستقبله وبحمية انتصاره على العدوان والاحتلال ، وضـولا  
الى تأمين حقوقه الثابتة في العودة الى وطنه وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة وفقا  
لقرارات الأمم المتحدة .

ان استمرار قيام الأمم المتحدة بتكريس جهودها ووقتها لبحث القضية الفلسطينية  
يؤكد بشكل قاطع مدى التلق والاهتمام اللذين يشعربهما المجتمع الدولي من جـرا  
استمرار العدوان والاحتلال اللذين يتعرض لهما الشعب الفلسطيني الذي تعتبر قضيته  
جوهر الصراع العربي الصهيوني .

ان اسرائيل مازالت تواصل عدوانها واحتلالها للاراضي العربية ، وتواصل بشكل  
غير مشروع اقامة المستوطنات في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منتهكة بذلك  
قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . فالضفة الغربية لا تزال تحت وطأة الاحتلال  
وكذلك غزة والقدس ومرتفعات الجولان وجزء كبير من الأراضي اللبنانية وبالتالي فقد  
أصبحت المنطقة العربية واحدة من أخطر المناطق في العالم التي تعرض الأمن  
والسلم الد ولين للخطر .

ان ممارسات اسرائيل العدوانية واصرار حكام تل أبيب على استمرار الاحتلال  
وضم الاراضي هو السبب الرئيسي لمحنة ومعاناة الشعب العربي الفلسطيني البطـل .  
لقد أمعن الصهاينة في محاولاتهم لسحق حقوق الشعب الفلسطيني حيث عرضوه لأنظـع  
أعمال القمع والطرود والابادة . ومن المحزن أن نرى أن الاحتلال الصهيوني للاراضي  
العربية والفلسطينية قد تفاقمت وطأته ، وأن الممارسات الاسرائيلية غير الانسانية  
ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة وفي لبنان قد استمرت بضراوة ووحشية أمام  
انظار وسمع العالم ، دون مهالة بقواعد القانون الدولي ومبادئ العدالة والاخلاق ودون  
اهتمام بقرارات الأمم المتحدة والرأي العام الدولي .

وبالمقابل ضرب الشعب الفلسطيني ، بنضاله من أجل حريته وممارسة حقه غير  
القابل للتصرف في العودة الى وطنه وفي انشاء دولته المستقلة على ترابه الوطني ، أروع  
الامثال . ويخطي الصهاينة في حساباتهم اذا ما اعتقدوا أنهم عن طريق اتباع سياسة

الارهاب والابادة والمؤامرات والخديعة سوف يتمكنون من اسكات الشعب الفلسطيني واجباره على القاء السلاح والتخلي عن كفاحه العادل من أجل التحرر .

ان طموح الشعب الفلسطيني في الحرية وعزمه المتواصل على تحقيق أهدافه العادلة قد أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بقيادته ومنظمة تحريره منظمة التحرير الفلسطينية . . . لقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية وستظل تعبيرا عن الارادة الحرة للشعب الفلسطيني ونجد لزاما علينا هنا أن نؤكد مجددا وبكامل قوة على دعونا وتأييدنا لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الشرعية ووحدة صفوف المقاومة الفلسطينية ضد جميع المؤامرات والدسائس التي تحاك ضدها بهدف الاضرار بها ان تلك المحاولات والمؤامرات ليست الا خططاً صهيونية تستهدف أول ما تستهدف تصفية القضية الفلسطينية والقضاء على الشعب العربي الفلسطيني المناضل .

اننا نعتبر اصرار الأمم المتحدة على الاستمرار في بند فلسطين على جدول أعمالها طوال سنين عديدة ، انما يحمل معنى ايجابيا واضحا ، فالمجتمع الدولي يصبو لتحقيق العدالة ويفرض الحقائق القائمة على العدوان والقوة الغاشمة وأطماع التوسيع كما يرفض محاولات فرض الواقع الظالم الذي يمارسه الكيان الصهيوني وحلفاؤه على منظماتنا الدولية . كما أن مسؤولية الأمم المتحدة هي مسؤولية ثابتة تجاه كافة القضايا الخاصة بتحرير الشعوب وتطبيق حق تقرير المصير الذي يظل ركنا أساسيا للنظام السياسي الدولي المتمثل في ميثاق الأمم المتحدة .

لقد تعرض الشعب الفلسطيني خلال السنين الماضية لشتى صنوف القهر والارهاب وحرم من أبسط حقوقه السياسية والانسانية . وقد اضطر هذا الشعب المناضل الذي أن يستخدم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه والتصدي للعدوان وذلك بكل الوسائل التي قررتها الأمم المتحدة . وقد قدم شعب فلسطين خلال نضاله الطويل تضحيات مادية ومعنوية كبيرة في ظل وضع لا مثيل له ، واستطاع رغم كل الظروف القاهرة والمؤامرات التي تحاك ضده أن يكشف زيف الدعايات الصهيونية المضللة وأن يثبت للعالم أجمع ان الكيان الصهيوني وحده هو الخطر الرئيسي والمباشر على السلام في منطقة الشرق الأوسط .

ولقد برهن الكيان الصهيوني من خلال ممارساته وعلى مدى السنين الماضية على أنه استهدف بشكل رئيسي الاستيلاء على كل فلسطين دون الفلسطينيين . وهو من أجل أن يحقق غرضه هذا عمد الى شن حملات الابادة المنظمة ضد الشعب الفلسطيني مستخدماً شتى وسائل العنف والارهاب والقتل الجماعي ، ومارس منذ اليوم الأول لا نشاء كيانه سياسة قائمة على التمييز العنصري ضد أبناء الشعب الفلسطيني الذين لم يفادروا أراضيهم واعتبرتهم اسرائيل مواطنين من الدرجة الثالثة وصادرت حقوقهم وأراضيهم وممتلكاتهم . وقامت اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ باقامة المستوطنات على الأراضي التي صادرتها من أصحابها بعد أن طردتهم وهجرتهم قسراً وهدمت بيوتهم وأغلقت جامعاتهم ومدارسهم وسمحت بقيام عصابات فاشية صهيونية مسلحة لقتل الفلسطينيين في وضح النهار .

الى ماذا ترمي اسرائيل من وراء تنفيذ سياستها القمعية الارهابية هذه ؟ انها ترمي الى تحقيق غاية واحدة ، ألا وهي تصفية الشعب الفلسطيني نهائياً وتجريده من هويته ليضطر الى ترك وطنه فتبقى فلسطين بكل رقعتها يهودية صرفة .

ان سجل ممارسات الكيان الصهيوني العدوانية ضد الأمة العربية كان طابعها العدوان والامعان المستمر في انتهاك القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ، فقامت اسرائيل منذرعة باعتبارات أمنية ، بضم مرتفعات الجولان السورية وغيرت الطابع الديموغرافي للأراضي المحتلة بغية طمس هويتها العربية كما درست قدسية المسجد الأقصى وأعلنت اعتبار القدس عاصمة أبدية لها مما أثار سخط مئات الملايين من المسلمين والمسيحيين . ولم تكف بذلك فقد قامت عام ١٩٨١ بالعدوان على العراق وقصفت بطائراتها العسكرية المفاعل النووي العراقي المكرس للأغراض السلمية . وقد أدان المجتمع الدولي هذا العمل الاجرامي ، كما أعرب المجتمع الدولي عن رفضه للاجراء الذي ضمت بموجبه القدس كما أدانت اسرائيل لضمها مرتفعات الجولان السورية باعتبار ذلك يتعارض مع مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة . وازافة الى كل تلك الأعمال العدوانية لم تتورع اسرائيل عن غزولبنان ولم تتسرع

خلال ذلك الفزوعن ممارسة شتى أنواع القتل الجماعي والارهاب ضد الشعبين اللبناني وال فلسطيني ، ولا زالت مستمرة في احتلال أجزاء كبيرة من الأراضي اللبنانية بالرغم من صدور قرارات مجلس الأمن التي دعته الى الانسحاب من لبنان دون قيد أو شرط .

اننا نؤمن بأن القضية الفلسطينية هي أصل مشكلة الشرق الأوسط . ولذلك لا يمكن تحقيق السلام الا بانسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في العودة الى وطنه بما في ذلك حقه في تقرير مصيره والسيادة على أرضه واقامة دولته المستقلة .

لقد ناضل الشعب الفلسطيني نضالا مريرا من أجل الحصول على حقوقه المشروعة ، وقد آن الأوان لأن يتوج ذلك النضال بالسماح له بممارسة حقه في تقرير مصيره وفي انشاء دولته على ترابه الوطني ، وبأن يحتل مكانته بين شعوب العالم التي تخلصت من الاستعمار وأنشأت دولها المستقلة ذات السيادة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . ولقد أثبتت الشعب الفلسطيني ، من خلال المسؤولية التي تتحطها قيادته منظمة التحرير الفلسطينية أنه شعب حي لا تستطيع المؤامرات الرامية الى شق وحدته ، ولا القمع العسكري الصهيوني اخماد صوته وأن نضاله سيمتوج بالنجاح في نهاية الأمر . ولقد كان انعقاد الدورة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان والقرارات التي اتخذها تأكيدا عطيا على التلاحم بين الشعب الفلسطيني وقيادته المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية .

اننا عندما نستعرض الأحداث والتطورات التي مرت بها القضية الفلسطينية خلال العام المنصرم بهدف احلال السلام ، يصعب علينا أن نستشرف في الأفق السياسي وجود حل لهذه المشكلة أو أملا في أن يسود السلام والأمن والاستقرار في المنطقة ، ونؤكد هنا بأن السبب في ذلك يعود في اعتقادنا الى رفض الكيان الصهيوني الانصياع الى قرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي . ولا بد من التذكير هنا بأن أي تجاهل للشعب الفلسطيني في مطالبته بالعودة وتقرير المصير والاستقلال ومنع مشاركته ومثل

الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية في احلال السلام لا يمكن مطلقاً أن يحقق الحبل العادل والدائم للقضية الفلسطينية . واننا بهذا الصدد نطالب بأن يقوم مجلس الأمن بالسلطات المنوطة به بمقتضى الميثاق وبشكل خاص مسؤولياته في تنفيذ قراراته وقرارات الجمعية العامة كما ناشده مؤتمر جنيف الدولي والرأى العام العالمي .

ان العراق من جانبه مصمم على القيام بمسؤولياته وعلى تقديم الدعم والتأييد الكامل للشعب العربي الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية . واننا ندعو الى وقف ظاهرة دعم المعتدى الصهيوني من جانب بعض الأوساط الدولية ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لأن دعمها يشجع المعتدى على الامعان في ممارساته القمعية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة ويعرقل جهود السلام للتوصل الى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية .

#### السيد باباجورجي (البنانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان قضية

فلسطين هي لب النزاع الذى طال أمده في الشرق الأوسط . واذ لم تحل فلا يمكن أن يكون هناك استقرار أو هدوء في تلك المنطقة . لقد تناولت الأمم المتحدة وشتى أجهزة المنظمة هذه المشكلة لسنوات . وعقدت الجلسات ودارت المناقشات ، وأعدت التوصيات والقرارات ولا تزال الحالة على ما هي عليه دون تغيير . وما زال الشعب الفلسطيني يـسـرح تحت وطأة احتلال وقمع الصهيونية الاسرائيلية ، ولا يزال ينكر عليه وطنه .

ان وفد البنانيا يؤكد من جديد ، كما فعل في مناسبات أخرى ، أن سبب الحالة الخطيرة السائدة في الشرق الأوسط ، وبصفة خاصة الحالة الخطيرة للشعب الفلسطيني ، انما يرجع الى الموقف العدواني للصهيونية الاسرائيلية وسياسة الهيمنة التي تنتهجها الدولتان العظميان الرئيسيتان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

وتواصل الصهيونية الاسرائيلية بمزيد من الوحشية انتهاج سياسة الابادة الجماعية التي تمارسها ضد الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة . وقد أصبحت هذه هي

الوسيلة الأساسية لادامة احتلالها . وكل فرد يدرك الآن الجرائم التي اقترفتها الصهيونية الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ، الذي كان ولا يزال ضحية لارهاب لم يسبق له مثيل . فالاعتقال والسجن والاضطهاد أصبحت ممارسات يومية من جانب المحتلين الاسرائيليين . فهم لديهم من الحق الأ سود للفلسطينيين ما يجعلهم لا يتورعون عن ارتكاب أشنع الأعمال وأنظعها ، كتلك المذابح المأسوية التي وقعت في مخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين .

ان العصابات الصهيونية الفاشية تشترك كلها في عطية قنص الفلسطينيين . وتقرن عصابات تل أبيب ارهابها الوحشي بسياسة تهويد الأراضي المحتلة . ويتم ذلك من خلال طرد الفلسطينيين من أراضيهم بالقوة ، وتجميعهم سويا في مخيمات تحيط بها الأسلاك الشائكة ، ولا تختلف في كثير أو قليل عن معسكرات الاعتقال . وبغية احلال اليهود محل الفلسطينيين وعلى أرضهم ، يتقاطر اليهود من جميع أصقاع العالم ليستوطنوا في مستوطنات يتم انشاؤها ، وهم يسعون الى تحقيق الهدف القديم للصهيونية ، ألا وهو احتلال الأراضي العربية الى الأبد . وباختصار يعبأ الصهاينة الاسرائيليون جميع قدراتهم العسكرية والاقتصادية في حطتهم التي تستهدف القضاء على الفلسطينيين .

وما كان يتسنى لاسرائيل أن تمارس سياستها المتفطرة ضد الفلسطينيين والشعوب العربية في الشرق الأوسط لولا توتر الحالة عموما في المنطقة ، بسبب السياسة التوسعية للقوتين العظميين ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي . وتواصل الصهيونية الاسرائيلية استفلال تلك الحالة في أنشطتها المناهضة للفلسطينيين والعرب .

ومن هذا المنطلق ينبغي أن ننظر في المؤامرات التي تحاك ضد القضية العادلة للشعب الفلسطيني ، والتي تستخدم من جانب واشنطن وموسكو على حد سواء . ان الضجة التي يحدثونها حول رغبتهم في ايجاد حل سلمي لمسألة الشعب الفلسطيني ، تتعارض تماما في حقيقة الأمر ، كما أظهرت الحقائق ذلك ، مع التطلعات الأساسية للشعب الفلسطيني ، ألا وهي استعادة كل حقوقه المشروعة ، وايجاد الوطن القومي الذي يستطيعون أن يعيشوا فيه بحرية وسيادة واستقلال .

ان الامبرياليين في الولايات المتحدة لا يخفون عداوتهم للشعب الفلسطيني وقضيته وينكرون بشكل علني ومتفطر حقوقه المشروعة . وقد ترجمت هذه الكراهية الى واقع مأساوي خلال أداتهم اسرائيل التي سلحوها أفضل تسليح ، وحولوها الى دوة ارهابية عسكرية . ومن الواضح للجميع أنه بدون الاسلحة والمساعدة المالية والدعم السياسي الذي

تقدمه الولايات المتحدة ، لا تستطيع اسرائيل أن تفعل ما تفعله ضد الشعب الفلسطيني وفي الشرق الأوسط بشكل عام .

أما فيما يتعلق بالامبرياليين الاشتراكيين السوفيات ، فان أعمالهم وبياناتهم التي يرافقها الضجيج ، والتي يظن أنها تؤيد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية بشكل عام ، ليست الا مجرد ديمافوجية صرفة . لقد كان هذا الدعم المزعوم تكتيكيا دائما ، وهو يتفق والمصالح الامبريالية للاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط . لقد هاجر عشرات الآلاف من اليهود من الاتحاد السوفياتي وحلوا في الأراضي المحتلة كستوطنين فيها . وتلك الهجرة موجهة ضد الشعب الفلسطيني . وباختصار ، فان خطط " السلام " في الشرق الأوسط ، سواء أكانت أمريكية أم سوفيادية ، لا تهدف الى ايجاد حل عادل لمشكلة الفلسطينيين ، ولكنها تخفي الأنشطة المناهضة للفلسطينيين وللعرب ، وتتسق والأهداف البعيدة المدى للدولتين العظميين المذكورتين من أجل الهيمنة على المنطقة .

ورغم مواجهة الشعب الفلسطيني للمحتل الشرس المتعطش للدماء ، أي اسرائيل ، ومواجهته المؤامرات الشريرة التي تحيكها القوات العظميان ، لم تتحطم معنوياته ولم يركع . بل على العكس ، فقد واجه تلك الحالة الصعبة والمعقدة بإرادة صلبة ، ومتطلعات متحمسة ومعزومة لا تتزعزع وذلك لاستعادة حقوقه المشروعة ، والحصول على أقدس ما يتطلع اليه ألا وهو العودة الى وطنه الذي تحتله الصهيونية الاسرائيلية . فلا الأسلحة الحديثة التي يمتلكها المعتدون الاسرائيليون ولا المؤامرات التي يحيكها الامبرياليون نجحت أو سوف تنجح ، في احباط كفاحه .

ان البانيا حكومة وشعبا قد أبدت دوما القضية العادلة للشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية ، ودعمتها وستدعمها دائما في كفاحها ، لأنه كفاح يستهدف استعادة شعب لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف من أجل تحرير وطنه المغتصب . ونود أن نغستتم هذه الفرصة لكي نعرب من جديد عن ادانتنا لأولئك الذين يفرضون المعاناة والحرمان على

الشعب الفلسطيني ، وهم الصهاينة المحتلون ، والدولتان الامبرياليتان العظيمتان ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . لقد قلنا في مناسبات سابقة ونكرر هذه المسألة أن المشكلة الفلسطينية لا يمكن أن تحل الا عندما يطرد المعتدون الاسرائيليون من الأراضي المحتلة ، وعندما يوضع حد لحملات اباداة الجنس التي تشن ضد الشعب الفلسطيني ، وعندما يمكن وقف تدخل القوتين العظيمين وغيرهما من القوى الامبريالية في الشرق الأوسط .

أما فيما يتعلق بالموقف الثابت الذي اعتمده لسانده لساندة القضية العادلة للشعب الفلسطيني ، فقد ذكره بالتفصيل قائد الشعب الألباني الرفيق أنور خوجه ، في كتابه الذي نشر مؤخرا بعنوان تأملات في الشرق الأوسط ، حيث قال :

" ان شعبنا يشعر بتعاطف خاص ازاء الشعب الفلسطيني ، لأنه يشهد نضالا بطولها ، لقد أهدنا الشعب الفلسطيني وسوف نهديه ، رغم أنه وحيد ومحسوط بالخيانة . ومهما كان الشعب الفلسطيني وحيدا ومهما تعرض للخيانة ، في الوقت الراهن ، فانه سوف ينتصر في نهاية المطاف . سوف ينتصر لأنه يكافح من أجل قضية عادلة ، ومن أجل العودة الى وطنه الذي اغتصبه الصهاينة المعتدون بتأييد علني من الامبرياليين في الولايات المتحدة ، والامبرياليين في الاتحاد السوفياتي والقوى الرجعية من مختلف البلدان العربية " .

السيد توماشفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مناقشة

البند المطروح مرة أخرى على الجمعية العامة ألا وهو قضية فلسطين ، قد أظهرت من جديد اجماع جميع الوفود على الحاجة الطحة للتوصل الى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية .

وهناك سببان رئيسيان لهذا الاحاح . السبب الأول هو أنه لا يجب أن ينكر بعد الآن على أمة يقرب تعدادها من ٥ ملايين نسمة ، ولها شخصية تاريخية وطنية متطورة و متميزة ، حقها الأساسي في تقرير المصير . والسبب الثاني هو أن أي تسوية جديدة

في تسوية المشكلة الفلسطينية سيؤدي حتما الى تفاقم الوضع الخطير بالفعل في ذلك الجزء الحساس من العالم ، ويعرض للخطر السلم والأمن في المنطقة وفي العالم أجمع .  
وفي مناسبات عديدة ، أوضحت بولندا أن الصراع في الشرق الأوسط ، الذي تشمل القضية الفلسطينية له ، هو أحد المصادر الرئيسية للتوتر في العالم . ولسنوات عديدة ، ما فتئ هذا الصراع يمثل مصدرا لزعزعة السلم والأمن في المنطقة . وإزالة هذه التهديدات أمر حيوي لجميع أمم تلك المنطقة ، ويخدم مصالح السلم العالمي .  
ان موقف بلادي من مسألة السلم في الشرق الأوسط ، لم يتسم أبدا باللامبالاة وقد قدمت بولندا دليلا سياسيا على هذا الموقف باشتراكها النشط في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحفظ السلم في المنطقة ، أولا في قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، والآن في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك . وتمثل الخدمة المتفانية التي يؤديها الجنود البولنديون في الشرق الاوسط تحت علم الامم المتحدة اسهاما بلا دى المباشر في اعادة اقرار السلم في المنطقة .

وترى حكومة بولندا ان العقبة الرئيسية التي تعترض طريق ارساء سلم دائم وعادل في الشرق الأوسط هي الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية في اعقاب حرب ١٩٦٧ ، ثم غزو لبنان في عام ١٩٨٢ ، فضلا عن التجاهل التام للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . وقد نشأت هذه الحالة نتيجة لسياسة اسرائيل التوسعية . وتتبدى هذه السياسة التوسعية الاسرائيلية في انتهاك مبادئ القانون الدولي وتجاهل قرارات الأمم المتحدة العديدة ذات الصلة ، وقد تجلت ايضا في ضم الجزء الشرقي من القدس ، وبسط ولاية اسرائيل وفرض ادراتها على مرتفعات الجولان السورية .

ان حكومة جمهورية بولندا الشعبية تدب بقوة هذه الأعمال التي تتنافى وميثاق الأمم المتحدة ، وتشجب سياسة اسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وكل أعمال القمع والتمييز التي ترتكب ضد الفلسطينيين ، باعتبارها اعمالا تتنافى والقانون الدولي . وفي نفس الوقت ، تؤيد بولندا تأييدا راسخا التطلعات العادلة للشعب الفلسطيني لإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة ، مع وضع الضمانات التي تكفل بقاء جميع شعوب وبلدان المنطقة في سلم وأمن .

وتؤكد هذه المناقشة مرة أخرى أن اي حل عادل ودائم للحالة في هذه المنطقة ينبغي أن يتضمن ، أولا وقبل كل شيء ، حلا لقضية فلسطين . والاطار الوحيد الممكن لمثل هذا الحل هو الامم المتحدة بقراراتها الموجودة بالفعل والمتعلقة بقضية فلسطين . وينبغي التوصل الى هذا الحل من خلال عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط يشترك فيه جميع الاطراف ، على قدم المساواة ، أي جميع الدول المعنية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بوصفهما الرئيسيين المناوبين للمؤتمر السابق المعني بالشرق الأوسط ، وقد اعربنا عن هذا الموقف مرارا وتكرارا مع البلدان الاشتراكية الأخرى ، كما أيدنا ايضا المبادرة التي اخذ زمامها الأمين العام فيما يتعلق بعقد هذا المؤتمر . وفي ٢٩ تموز/يوليه ، تقدمت حكومة

الاتحاد السوفياتي باقتراح مفصل بشأن تسوية الحالة في الشرق الاوسط . وقد اشير مرارا من قبل الى ذلك الاقتراح في سياق هذه المناقشة . لذلك ، سأقتصر على بيان موقف حكومتي من الاقتراح السوفياتي ، وأقتبس من بيان وزارة الخارجية البولندية الذي اذيع تعليقا على بيان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن نزاع الشرق الاوسط في ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٨٤ :

" ان هذا الاقتراح ايجابي للغاية ، ويحدد أهداف المؤتمر بـجلاء ، ويبرر بشكل موضوعي تشكيل عضويته ، ويقدم سلسلة من الاقتراحات البنّاءة فيما يتعلق بتنظيم أعمال المؤتمر . وترى حكومة بولندا الشعبية أن برنامج العمل الوارد في ذلك البيان يتضمن جميع العناصر التي تعتبر شروطا مسبقة للتوصل الى تسوية شاملة عادلة ودائمة لنزاع الشرق الأوسط ."

واسمحوا لي أن أضيف أن جمهورية بولندا الشعبية تؤيد تمام التأييد مبادرة الاتحاد السوفياتي ، وهي على استعداد لتقديم اسهامها الايجابي في هذه العملية .

السيد بريدو (السودان ) : لقد جاء احتفال الأسرة الدولية باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني المناضل ، في الاسبوع الماضي ، تجسيذا لاهتمامها بهذه القضية المصيرية ، وتأكيدا للتأييد المتجدد الذي تمنحه لقضية هذا الشعب في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني . وقد اكتسب الاحتفال هذا العام اهمية خاصة وذلك بالنظر الى الاوضاع الاقليمية والدولية التي اكدت بجلاء ان قضية فلسطين هي لب وجوهر الصراع في الشرق الأوسط وانها ستظل بركاننا حيا يهدد الأمن والسلام في العالم بأسره ان لم تجد الحسنة العادل والدائم .

لقد تركزت عبر مسيرة الكفاح الذي خاضه الشعب الفلسطيني العديد من الحقائق والدروس ، اهمها ان جذوة القضية ستظل متقدة ، وسوف يستمر الحق ابلح في وجه كافة محاولات وأد القضية واتصال معاناة وحرمان الشعب الفلسطيني ، كما ظل الشعب الفلسطيني يقدم الدلائل المؤكدة على عدالة قضيته ، بينما وضع جليلا

تمرد اسرائيل المستمر على كافة قرارات الأمم المتحدة ورفضها لكافة مساعي السلام ،  
 في غياب الرادع الذي يكفل انصاعها لارادة المجتمع الدولي\* .  
 واختارت اسرائيل أن تجنح لحرب متصلة ضد الشعب العربي والفلسطيني ،  
 كما أصبحت سياسية التوسع والغزو وضم الاراضي بقوة السلاح توجهها ثابتا وسياسة  
 معلنة لحكام تل ابيب وصار العدوان ، وقصف النساء والشيوخ الاطفال ، وتد ميردور  
 العبادة والمقدسات الاسلامية ، وتهويد الارض ، ممارسة دائمة لاسرائيل بكل ما يعنيه  
 ذلك من ازهاق لأرواح الابرياء وازدياد التوتر واستمرار الصراع بكل أبعاده المأساوية  
 والمدمرة .

لعله من المؤسف أن يستمر هذا الوضع اللاانساني ، وأن يظل الشعب  
 الفلسطيني حبيس مخيماته على الرغم من القرارات العديدة التي اصدرتها الأمم  
 المتحدة . لقد أدى عدم وجود رادع لأعمال اسرائيل الى اطلاق يدها ، مؤكدة في  
 كافة ممارساتها الاستخفاف بالقرارات والمواثيق الدولية . وبات واضحا ان على الاسرة  
 الدولية الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة للتصدي للاخطار الداهمة التي تشكلها الممارسات  
 الاسرائيلية .

لقد تمادت اسرائيل في رفضها لكافة جهود السلام ، وخاصة قرارات الأمم  
 المتحدة وخطة السلام العربية التي اقترتها قمة فاس ، والتي أكدت توجه الأمة العربية  
 الاكيد نحو السلام القائم على العدل . وقد فضح سلوك اسرائيل الرافض لكل جهود  
 السلام طبيعتها العدوانية غير المحبة للسلام .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أوراماس أوليفا ( كوا ) .

أمام هذا الجو الحافل بالاحباط ، ومحاولات اسرائيل لفرض السلام القائم على منطق القوة التي تتبعها مؤسستها السياسية والعسكرية ، جاء المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين بجنيف في شهر آب/اغسطس من عام ١٩٨٣ حدثا هاما ، تمكنت من خلاله الأسرة الدولية من تأكيد مبادئها ورؤيتها لأوجه حل هذه القضية في اطار من الشرعية الدولية والمشاركة العالمية الواسعة في ذلك المؤتمر . لقد أكدت الأسرة الدولية عبر ذلك المؤتمر انه لا يمكن اقامة سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط دون انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس الشريف ، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وحقه في العودة الى دياره وممتلكاته ، واقامة دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد ، وسوف تظل هذه المبادئ اساسا راسخا للسلام القائم على العدل ، لا المفروض بقوة السلاح . لقد أكدت منظمة التحرير الفلسطينية انها ركن اساسي وعنصر فعال في معادلة البحث عن السلام في الشرق الأوسط ، ولم تضعف كل المصاعب التي تعرضت لها من عزيمتها على مواصلة الكفاح من أجل تسوية عادلة وشاملة . ولقد كان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان قبل أيام قلائل تظاهرة عربية وفلسطينية ضد جرائم دولة اسرائيل . كما أكد اجماع المجلس على تمسك الشعب الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلا شرعيا ووحيدا له ، وعبر عن ثقته الكاملة بالقيادة الفلسطينية المنتخبة بزعامة السيد ياسر عرفات .

وكما جاء في خطاب السيد فاروق القدومي بالأوس امام هذه الجمعية الموقرة كان اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الأخير مناسبة هامة لتأكيد العلاقة المميّزة التي تربط الشعبين الفلسطيني والاردني ، وسعيهما المتصل من خلال العمل العربي المشترك لتحرير الارض وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسه حقوقه الثابتة والمشروعة . لعله ليس بخاف عليكم أن التعاون القائم بين نظامي بريتوريا وتل ابيب يشكل بدوره تهديدا آخر لآمن المنطقتين العربية والافريقية ، وكفاح شعوبهما من أجل

الاستقلال والحرية . ان ذلك التحالف ، الذى تكررت ادانته من المنابر الاقليمية والدولية ، يجد منا الشجب والادانة التامة ، ويتطلب من المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد لتجنب تقويض الأهداف المشروعة للشعوب العربية والافريقية . ان قضية الشعب الفلسطيني ستظل التحدى المستمر لقدرة الأمم المتحدة على اعادة الحقوق المشروعة لاهلها ، وامتحانا لمصداقيتها وما تعقده عليها شعوب العالم من آمال وتطلعات .

لا بد لي في النهاية من الاشارة الى ان الجهود التي تضطلع بها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، تحت القيادة النشطة للصديق السفير ماسامبا سارى ، المندوب الدائم للسنغال ، ومقررها السفير فكتور غواتشي ، المندوب الدائم لمالطا ، تجد من السودان كل التقدير والدعم . فقد لعبت هذه اللجنة دورا هاما في تبصير الاسرة الدولية بمعاناة الشعب الفلسطيني وشرعية كفاحه . كما قامت بجهد مقدّر أثناء انعقاد مؤتمر جنيف ، وكذلك في اعداد التقرير القيم المطروح امام الجمعية الموقرة ، والذى يجد منا كل الدعم والتقدير . ونأمل أن يتصل هذا الجهد تحقيقا لطموحات وتطلعات الشعب الفلسطيني وأمانيه القومية .

السيد نفوندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظير

هذه الجمعية الموقرة مرة اخرى في قضية فلسطين وذلك في اطار السعي المستمر للتوصل الى حل شامل ودائم لهذه المشكلة المثيرة للغضب .

ان الشعب الفلسطيني يتوق للسلم والحرية والاستقلال في دولته الخاصة . ويشعر كل محبي السلم والحرية والعدالة في كل ارجاء العالم بالقلق لأن اسرائيل ، انتهاكا منها للعديد من قرارات ومقررات الامم المتحدة ، تواصل انشاء مستوطنات جديدة في الاراضي العربية المحتلة ، وبالتالي تزيد من تعميق حدة التوتر في المنطقة . ولا بد ان اولئك الذين يعتقدون انه يمكن ضمان السلم في الشرق الاوسط بزيادة قدرة اسرائيل على ابقاء احتلالها الذى ليس له ما يبرره للاراضي العربية -

وهو اعتقاد خطر - يدركون الآن ان تأييدهم الاعمى للدولة اليهودية كان له أثر سلبي ، ألا وهو زيادة حدة التوتر في المنطقة .

وما من شك في أن قضية فلسطين هي لب صراع الشرق الأوسط . ان الفلسطينيين شعب تعرض للتشريد نتيجة لسياسات اسرائيل التوسعية . وسيظل الحل الدائم والمستمر للصراع العربي الاسرائيلي يستعصي علينا طالما استمرت اسرائيل في رفضها العنيد الانسحاب من كل الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ . واحترام حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال في دولته الخاصة به يمثل بالتأكيد شرطا اساسيا لا غنى عنه لتحقيق السلم في المنطقة . فلا يمكن ان يكون هناك سلم في الشرق الاوسط ما لم يتم التوصل الى حل شامل لقضية فلسطين . وقمة السداجة ان يفترض المرء أو يتخيل اى شيء خلاف ذلك .

وتعلق زامبيا أهمية قصوى على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي باستخدام القوة ، وهو من المبادئ الاساسية المكرسة في ميثاق الامم المتحدة ، الذي يتعين على جميع الدول أن تلتزمه التزاما صارما . ولهذا ايدنا تأييدا كاملا قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وغيرهما من القرارات والمقررات المتعلقة بفلسطين .

اننا نعتقد أنه يمكن حل قضية فلسطين من خلال المفاوضات بين جميع أطراف الصراع. وتحققا لهذه الغاية فاننا نحث جميع أطراف الصراع على أن تصفي لنداء المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذي عقد في جنيف في العام الماضي ، من أجل عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، تشارك فيه الدولتان العظميان وجميع أطراف الصراع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة . وعلى الرغم من أن هناك توافقا في الآراء تقرها من جانب المجتمع الدولي حول الحاجة الحتمية لحل قضية فلسطين حلا نهائيا ، فإن الموقف السلبي الذي تتخذه اسرائيل والولايات المتحدة ، والذي أشار اليه الأمين العام في تقريره ، قد جعل من المستحيل ترجمة هذا التوافق الى واقع .

لقد اعتمد مؤتمر القمة العربي الثاني عشر ، الذي عقد في مدينة فاس في المغرب في عام ١٩٨٢ ، وثيقة تشتمل على مبادئ يمكن أن تساعد على احلال السلم في المنطقة . ان استمرار التوتر في المنطقة يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

يود وفد بلدي أن يعيد التأكيد على دعم زامبيا وتضاضها مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل والبطولي للحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني . كما نعيد التأكيد أيضا على دعمنا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ان سلم اسرائيل وأمنها يكمنان في استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة فسي إعمال القرارات ذات الصلة .

وفي الختام ، أود أن أثنى على رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على جهودهم التي لا تكل من أجل انجاز المهمة التي انيطت باللجنة .

السيد دايكومو (رومانيا) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : يجرى هذا

العام النظر في قضية فلسطين ، وهي واحدة من أخطر القضايا التي واجهت منظماتنا منذ السنوات الأولى من انشائها ، في ظل وضع دولي بالغ التعقيد يهدد السلم والأمن فسي الشرق الأوسط وفي العالم بأسره .

ومن المرجح أن يؤدي استمرار الصراع في الشرق الأوسط واستمرار احتلال اسرائيل غير المشروع للأراضي الفلسطينية والعربية وحالة العنف والمواجهة المستمرة في الأراضي المحتلة وفي المنطقة برمتها ، الى نشوء مجاهبات جديدة تكبد شعوب المنطقة خسائر متزايدة في الأرواح وأضراراً مادية وتهديد السلم الدولي .

ان تطور الحالة في الشرق الأوسط يوضح أكثر من أى وقت مضى أن المشكلة الفلسطينية هي العنصر الأساسي في الصراع الاسرائيلي العوي . ومن الواضح أنه لا يمكن تحقيق حل شامل ودائم لهذا الصراع ، ولا يمكن أن يسود جو من الهدوء والتعاون دون تسوية هذه المشكلة تسوية عادلة ودون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه المشروع في تقرير مصيره وفي أن يعيش في دولته المستقلة .

وفضلاً عن ذلك ، أثبت مجرى التاريخ بأسره أنه لا يمكن لشعب أن يقيم أمنه واستقلاله على حساب حرمان الشعوب الأخرى من حقها في الوجود والاستقلال ولا على أساس التهديد بالقوة واستخدامها ضد الدول والشعوب الأخرى . ان الحقيقة هي أنه لا يمكن تحقيق السلم والأمن الا عن طريق احترام حقوق البلدان الأخرى واحترام مبادئ ومعايير القانون الدولي .

وطيه ، فان الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني واحترام تلك الحقوق ، ان يضمن توافر الشروط التي تمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق طموحاته الوطنية في العيش في سلم وهدوء في دولته المستقلة ، يخدم ، في نفس الوقت مصلحة جميع شعوب المنطقة ومصلحة السلم والأمن في العالم .

وانطلاقاً من ضرورة تسوية جميع الصراعات والمسائل المثيرة للنزاعات بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات ، دعت رومانيا على الدوام الى ايجاد حل سياسي لشااكل الشرق الأوسط ، تضمن احلال سلم شامل في المنطقة وحل مشكلة الشعب الفلسطيني على أساس حصوله على حقه في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في انشاء دولة فلسطينية مستقلة . لقد أكد بلدى على الدوام أن للشعب الفلسطيني ، شأنه في ذلك شأن الشعوب الأخرى ، حقا غير قابل للتصرف في أن ينظم حياته وفقاً لطموحاته القومية وأن يمارس حقه في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة . وقد عبرنا مرارا وتكرارا عن

اقتناعاً الذي لا يتردد بأنه لا يمكن بدون حل مشكلة الشعب الفلسطيني على أساس حصوله على حقه في تقرير مصيره ، احلال السلام في الشرق الأوسط . ان رومانيا ، اخلاصاً منها لسياستها ، وهي سياسة تقوم على الجهد ، تمسكت على الدوام بموقفها ومؤداه أن منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، يجب أن تتحرك ، على قدم المساواة في عطية تسوية مشكلة الشعب الفلسطيني وتسوية المشكلة العامة في الشرق الأوسط .

ولا بدّ من أن يفضي الحل الشامل الى احلال سلم عادل ودائم وأن يضمن استقلال وسيادة جميع دول المنطقة .

وكما يعلم الجميع ، أمرت الدول الأعضاء والأمم المتحدة عن كثير من القلق وذلك جهوداً كثيرة ، لا سيما في السنوات الأخيرة ، لتسوية الجوانب العديدة والمتنوعة للصراع الاسرائيلي العربي ، لا سيما المشكلة الفلسطينية ، بالوسائل السلمية من خلال المفاوضات . وفي عام ١٩٨٣ ، أيدت الجمعية العامة مقترح المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذي انعقد في جنيف ، بعقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط . وفي عام ١٩٧٨ ، طرح رئيس رومانيا فكرة ماثلة ، ومنذ ذلك الوقت لم يكف بلدى عن اتخاذ موقف حازم مؤيد لعقد مثل هذا المؤتمر ، على أن تشارك فيه جميع الدول المعنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

واننا نشعر أن هذه الهادرة مازالت صالحة اليوم ، وأن من الضروري أن تهذل جميع الدول والمجتمع الدولي الجهود اللازمة بغية عقد ذلك المؤتمر في أقرب وقت ممكن . واننا نشارك الأمين العام رأيه الذي عبر عنه في تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/39/600) ، ومؤداه أنه يمكن النظر الى هذا المؤتمر على أنه اطار من لاجراء المفاوضات الضرورية ولتصفية جميع القضايا التي ينطوى عليها صراع الشرق الأوسط . وبالمثل ، نتفق مع وفود أخرى في أنه قد آن الأوان لأن تشجع جميع البلدان المعنية وجميع القوى السياسية في المنطقة على تنظيم مثل هذا المؤتمر الذي سيكون اسهاماً هاماً في البحث عن حل شامل وعادل طالما انتظرت شعوب تلك المنطقة وشعوب العالم بأسره .

ان رومانيا والشعب الروماني قد أمرها باستمرار عن تأييدهما للقضية العادلة للشعب الفلسطيني وتطلعاته المشروعة لأن يعيش في حرية في دولته المستقلة ، ولحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . وكانت رومانيا من بين أوائل البلدان في العالم التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وفي برقية أرسلها الرئيس نيقولاى تشاوشيسكو مؤخرا الى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات تهنئة له بمناسبة اعادة انتخابه لهذا المنصب ، أرب عن الاقتناع بأن العلاقات الودية والتعاونية المفيدة بين الحزب الشيوعي الروماني ومنظمة التحرير الفلسطينية سوف تستمر وتتوسع وتتوحد بما فيه خير الشعبين وقضية السلم والاستقلال والتعاون الدولي .

اننا نعتقد أن منظمة الأمم المتحدة تستطيع بل وتعين عليها أن تضطلع بدور أكثر نشاطا في الجهود الرامية الى حل النزاع في الشرق الأوسط وتسوية المشكلة الفلسطينية ، وبماكانها أن تهيئ الاطار للشروع في مفاوضات شاملة تفضي الى سلم عادل ودائم في هذه المنطقة المضطربة من عالمنا الأمر الذي يستجيب تماما الى آمال وتطلعات شعوب المنطقة وكل شعوب العالم .

ان القيام بالتدابير وبذل الجهود من أجل تسوية سياسية لكل جوانب النزاع في الشرق الأوسط وفي مقدمتها المشكلة الفلسطينية يتماشى تماما مع مقاصد ومبادئ الميثاق ومع المتطلبات المشروعة للدول الأعضاء في المنظمة وشعوب المنطقة بل والعالم أجمع . أما رومانيا فقد عقدت من جانبها العزم على أن تسهم الآن وفي المستقبل كذلك في التوصل الى حل شامل ودائم لمشاكل الشرق الأوسط وفي احلال سلم عادل في المنطقة وفي توطيد السلم والأمن والتعاون الدولي .

السيد أدوينجى (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : احتفلت

الأمم المتحدة منذ أيام قليلة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، وهو يوم فكرينا جميعا خلاله في محنة الفلسطينيين في كراههم العادل الذى طال أمده من أجل تقرير المصير . ان الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في مختلف عواصم العوالم ومنها عاصمة بلادى ، لا يبرز فقط اهتمام العالم بالحالة المأساوية التي يعانون

منها ولكن يبرز أيضا الحاجة الى عمل دولي متضافر يستهدف حسم الأزمة باحساس كبير  
باللحاح والمجلة .

وفي تلك المناسبة الرسمية، أي الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب  
الفلسطيني اغتنم رئيس دولتنا الفرصة في رسالته لكي :

" . . . يؤكد من جديد لشعب فلسطين أن نيجيريا ستواصل بذل أقصى

جهودها في اطار المجتمع الدولي بهدف تحقيق حل شامل عادل ومنصف لمشكلة  
الشرق الأوسط ، حل من شأنه أن يعيد وضمن حقهم في السيادة " .

وقد احتلت مسألة فلسطين مكانا بارزا في جدول أعمال الأمم المتحدة ومداولاتها  
منذ انشائها . وهذا يوضح الطبيعة الحرجة لأزمة الشرق الأوسط ان تنكر باستمرار وبشكل  
صارخ حقوق الانسان والمطالب المشروعة بتقرير المصير رغم استمرار الجهود الدولية لحسم  
الأزمة .

لقد قرأ وفد بلادى بعناية تقرير اللجنة المعنية بممارسة الفلسطينيين لحقوقهم  
غير القابلة للتصرف . ونحن نقدر الجهود التي تهذلها اللجنة للتوصل الى حل للأزمة  
التي طال طيها الأمد . ونلاحظ بأسف أن اسرائيل واصلت اقامة المزيد من المستوطنات  
في الأراضي المحتلة بحيث تجعل افلات الأرض من قبضتها أمرا متعذرا . ومن الواضح أن  
لسياسات اسرائيل في تلك الأراضي آثار سلبية على الفلسطينيين . فهي تتضمن وضع  
القيود على ملكاتهم القابلة للزراعة وعلى موارد المياه كما تتضمن طرد جماعي  
ومصادرة أراضيهم . وهذه التدابير فيما نعتقد انما تزيد من حدة الموقف المتفجر بالفعل  
وتجعل الحل أشد صعوبة بكثير ، ان حق تقرير المصير حق للفلسطينيين . انه حق اعترفت  
الأمم المتحدة بأنه غير قابل للتصرف ومن ثم لا يمكن أن يتوقع اسرايليون أن يظل المجتمع  
الدولي غير مكثوث ولا يهتد نضال الفلسطينيين .

وترفض اسرائيل باصرار التسليم بأن تصميم الفلسطينيين على اقامة وطنهم القومي ،  
كما فعل الاسرايليون أنفسهم ، أمر لا يمكن احباطه بالقوة العسكرية . ويتضح هذا  
بجلاء من أنه رغم العدوان العسكري الاسرائيلي الذي تجلّى في غزولبنان مرتين أدت

الأخيرة منهما الى المذبحة البشعة للفلسطينيين الأبرياء في معسكوى صبرا وشاتيلا ، واصل الفلسطينيون القتال في سهيل حقهم غير القابل للتصرف .

ان القوة لا يمكن أن تفرض حلا دائما لأية مشكلة وكما قال وزير الشؤون الخارجية النيجيري في هذه الجمعية بتاريخ ٨ تشرين الأول / أكتوبر من هذا العام :

" لقد شهد المجتمع الدولي في الماضي القريب عقم محاولة إيجاد حل عسكري أو فرض حل يفترق الى التوازن من جانب احدى الدولتين العظميين الرئيسيتين لمشكلة الشرق الأوسط . ان غزو اسرائيل للبنان في عام ١٩٨٢ ، والفشل المأساوي للمهمة غير الحكيمة لما يسمى بالقوة متعددة الجنسيات في لبنان مثالان تقليديان على حدود ما تستطيع القوة العسكرية أن تحققه .

" فالحل يمكن في سلم تفاوضي ، سلم يكون عادلا ومنصفا ، سلم يعترف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة السوية دياره واقامة دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين " . (A/39/PV.25 ، ص ٥٢-٥٥)

وتمشيا مع ذلك يؤكد وفد بلادي من جديد تأييده لقرار الأمم المتحدة ٢٩/٣٨ جيم الذي يطالب بأن تكف حكومة اسرائيل عن القيام بأى عمل من شأنه أن يغير الوضع القانوني أو الطبيعة الجغرافية أو التكوين الديموغرافي للأراضي المحتلة . ونحن نناشد اسرائيل أن تسحب فوراً كل قواتها من الأراضي العربية كخطوة في الاتجاه الصحيح صوب تحقيق سلم دائم في تلك المنطقة .

بعد سنوات من اغفال دور الفلسطينيين الذي لا غنى في معادلة الشرق الأوسط أوضحت الأمم المتحدة مؤخراً ، باعتمادها العديد من القرارات في الجمعية العامة ومجلس الأمن ، عزمها على حسم المسألة الفلسطينية التي نعتقد أنها لب أزمة الشرق الأوسط . بل انه متابعه لهذا الهدف النبيل عقد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في ١٩٨٣ ، واعتمد فيه اعلان جنيف بشأن فلسطين .

واني ، وان كنت لا أعتزم الخوض في تفاصيل الاعلان ، أحسن أنني مضطر الى التأكيد على نقطة جوهرية لا بد من أخذها في الاعتبار في أية محاولة لحل الأزمة ، وهي حق منظمة

التحرير الفلسطينية ، الممثل الأصيل للفلسطينيين ، في الاشتراك في كل المسداولات الخاصة بالشرق الأوسط على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى . ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لتحقيق حل دائم للمشكلة يجب أن تهدي كل الأطراف المعنية استعداداً للتفاوض مع بعضها البعض .

هذه الروح يمتدح وفد بلادي جهود الأمين العام للمبادرة بالاستعدادات لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٨/٥٨ جيم . ونأسف لأن جهودهم لم تسفر حتى الآن عن نتائج ايجابية .

ونحن نرى أن مؤتمرا كهذا ، تشترك فيه اسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير الفلسطينية وسائر الأطراف المعنية من شأنه أن يمهّد السبيل لبذل جهد حقيقي بغية تسوية أزمة الشرق الأوسط بالطرق السلمية . ومن ثم فاننا نناشد جميع أعضاء الامم المتحدة ان ينظروا بجديّة في توصية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتي تدعو فيها الى ضرورة تركيز العمل الدولي على الاستعدادات لعقد مؤتمر دولي بشأن السلم في الشرق الأوسط . ونحث جميع الأعضاء بما فيهم اسرائيل والولايات المتحدة ان يدعوا جهود الامم المتحدة الرامية الى ايجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية ومن ثم لمسألة الشرق الاوسط بوجه عام .

السيد ميزبير ( ملاوي ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : ان قضية فلسطين تمثل معاناة انسانية شديدة وخلافات سياسية متأصلة الجذور ونهجاً معقّداً ومتباينة لتناول النزاع وصراعات مسلحة او حروباً وعناصر توتر من شأنها جميعاً أن تهدد السلم والأمن في المنطقة .

ومن الناحية العملية تتخذ قضية فلسطين من وجهة نظر وفد بلادي ثلاثة أبعاد رئيسية الا وهي : وجود اللاجئين الفلسطينيين ومعاناتهم ؛ والمأزق السياسي الذي أعاق الحل لسنوات عديدة ؛ والجانب العسكري ، بحيث ان دول المنطقة بوجه خاص وغيرها من الدول ذات النفوذ بوجه عام لها مصلحة مباشرة في نتيجة أية سلسلة من المفاوضات أو المشاورات أو الصراعات المسلحة .

ولا يعترزم وفد بلادي الخوض في الماضي ولكننا نود أن نتعظ من التاريخ اذا كان لنا ان نقدر حق التقدير الأخطار السياسية الراهنة المحدقة بجميع اطراف النزاع والتي تنعكس آثارها فيما يسود العلاقات من توتر وشك وريبة .

وان نظرة الى تاريخ الصراعات المسلحة توضح مدى المعاناة الانسانية وضرورة ان يتذكرها المجتمع العالمي ويعيها في ضميره دائما اذا ما أراد النهوض بالتعايش

السلمي ومنع المآسي الانسانية . ان سلوك المجتمعات الانسانية له تاريخه . وأى مراقب يعتقد ان بعض البشر ليس لهم تاريخ يستحق الذكر يفترض أنه لا توجد انسانية جديدة بأن ندافع عنها .

وعلى هذا الاساس ، يود وفد بلادي ان يشير الى الحروب العديدة التي خلفت ندوبا من المرارة والشك في الشرق الاوسط مثل حروب عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ التي اقترنت بصراعات أو غارات مسلحة وقتية تسببت وما زالت تسبب معاناة انسانية جمة وخسائر فادحة في الأرواح وتدويرا يعجز عنه الوصف للممتلكات الشخصية والهياكل الأساسية الاقتصادية .

وبغية وضع حد لهذه الحالة المحزنة وفي محاولة لايجاد تسوية سلمية للنزاع ، اتخذت عدة مبادرات بشأن الشرق الأوسط أن أشير الى بعض من أهمها .

وأول هذه المبادرات هي المفاوضات التي أفضت الى اتفاق كامب ديفيد الذي وقعت اسرائيل ومصر ، وقد دارت تحت اشراف الرئيس السابق للولايات المتحدة السيد كارتر . وبمقتضى هذا الاتفاق ، أعيدت سيناء الى مصر ولكن الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة وجزءاً من القدس ومرتفعات الجولان ظلت تحت الاحتلال الاسرائيلي .

أما المبادرة الثانية فقد جاءت من جانب الرئيس الامريكى ريغان في عام ١٩٨٢ ومضمونها معروف جيداً لأعضاء الجمعية العامة .

وكانت المبادرة الثالثة هي مقترحات فاس التي اعتمدها الدول العربية في

المغرب عام ١٩٨٢ .

واتخذ المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين المبادرة الرابعة عام ١٩٨٣ ،

عندما اعترف بأن قضية فلسطين

" تتطلب تسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة . ويجب ان تنبني هذه التسوية

على تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بقضية فلسطين واعمال حقوق الشعب

الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف ، بما في ذلك الحق في تقرير المصير

والحق في اقامة دولته المستقلة في فلسطين ، كما ينبغي ان تقوم التسوية على ضمانات يوفرها مجلس الأمن بما يكفل لجميع دول المنطقة ، بما في ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة ، العيش في سلم وأمن داخل حدود معترف بها دولياً . ( A/CONF.114/42 ، الفقرة ٢ ) .

وفي عرض ملخص للحالة الراهنة ( A/39/600 ) أشار الأمين العام الى أن أية تسوية شاملة للنزاع لا بد أن تنص على انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة ؛ واحترام وقرار سيادة كل دولة في المنطقة وسلامتها الاقليمية واستقلالها ، وحققا في العيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها دون التعرض للتهديد أو أعمال العنف ؛ والتسوية العادلة لقضية فلسطين على اساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك تقرير المصير . وتظل مسألة القدس ايضا ذات أهمية أساسية في هذا الصدد . وفي ظل هذه الخلفية اعتمد مجلس الأمن والجمعية العديد من القرارات التي واكبتها قرارات أخرى اعتمدت في محافظ دولية شتى . ولكن ، للأسف ، لم يتم التوصل حتى الآن الى حل سياسي لهذه المشكلة ، ويعزى ذلك الى حد كبير الى الصعوبات العملية والتحفظات الاجرائية فيما يتعلق باحدى المسائل الرئيسية ، ألا وهي ضرورة التوفيق بين ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم في تقرير المصير واقامة دولة مستقلة والاعتراف باسرائيل كدولة يحق لها العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً . هذا هو لب المشكلة .

وأود الآن أن أوضح أن موقف وفد بلادى من الصراع العربي الاسرائيلي يسترشد بعدة مبادئ تعتقد ملاوي ان لا اسرائيل الحق في الوجود كدولة ذات سيادة وأن تعيش داخل حدود آمنة ، وفي الوقت نفسه ، تؤيد مبدأ تقرير المصير للشعب الفلسطيني . ثانيا ، تعارض ملاوي استخدام القوة أو العنف لتسوية المشكلات المتعلقة بقضية فلسطين . ثالثا ، يؤكد وفد بلادى من جديد ان حكومة جمهورية ملاوي تعتقد انه لا يمكن تحقيق حل دائم وجدى دون المشاركة الكاملة لجميع الأطراف في السعي للتوصل الى ذلك الحل . وختاماً ، يود وفد بلادى ان يغتنم هذه الفرصة لكي يناشد جميع الأطراف المعنية أن تمارس ضبط النفس حيث يتعين الثأر ، وأن تلتزم حلاً وسطاً حيث يتعرض السلم والأمن للخطر ، والصفح حيث ارتكبت أخطاءً انسانية دونما قصد ، والمصالحة حيث يسود العداء ، والاتصال والحوار حيث العزلة قانون العصر ، والمشاركة البنائة حيث تفصل الخلافات العقائدية بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . وتعتبر ملاوي من الناحية الجغرافية منفصلة عن الشرق الاوسط ، ولكن المسافة في الزمان أو المكان ، لن تطفئ جذوة رغبتها في أن ترى تسوية سلمية لقضية فلسطين .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠